https://doi.org/10.54809/jkss.vi7.291

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في السياسة المالية لدولة الامارات العربية المتحدة دراسة تحليلية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)

م. پیرۆت محمد امین
pirot.ahmad01@gmail.com

ا. د. خالد حيدر عبد علي
khalid.ali@sulicihan.edu.krd

قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة السليمانية- العراق

ملخص البحث:

تعتبر تسعير السلع والخدمات العامة واحدة من الاستراتيجيات ذات التأثير الكبير في تحقيق مستوى معين من الايراد العام، يستكشف هذا البحث تأثير تسعير السلع والخدمات العامة على توليد الإيرادات العامة في حكومة الإمارات العربية المتحدة. من خلال استخدام نهج علمي يتضمن المراجعة النظرية، ثم التحليل الكمي والاستقرائي، تبحث البحث في الفرضية القائلة بوجود علاقة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة. تظهر النتائج أن مساهمة تسعير (فئات مختارة ، الرسوم الكمركية، والعلامات التجارية والغرامات المرورية)غير فاعلة في توليد الإيرادات العامة. إن نسب هذه المساهمة صغيرة ولا تغطي بشكل كاف النفقات العامة أو تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. تدعم هذه النتائج الفرضية التي تشير إلى وجود ربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة، اضافة الى ذلك، يختتم البحث بتقديم بعض الرؤى في السياسة المالية التي يمكن أن تساعد الجهات الحكومية في تعزيز مصادر تمويل الإيرادات العامة، من خلال آلية تسعير السلع والخدمات العامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية . يجب على حكومة الإمارات العربية المتحدة اتخاذ قرارات الأسعار التي تتوافق مع السياسة المالية مع مراعاة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الايرادات العامة، السلع والخدمات العامة، تسعير القطاع العام .

Recieved: 28/7/2023
Accepted: 16/9/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

يعتبرالإمارات العربية المتحدة دولة غنية بالنفط، وتاريخيا، لعبت عائدات النفط دورا هاما في اقتصادها. ومع ذلك، فإن التقلبات في أسعار النفط يمكن أن تؤثر بالفعل على الصحة المالية للبلد، لا سيما في أوقات الأزمات. بات من اللازم تنمية الإيرادات غير النفطية المتمثلة بالدرجة الأولى بالضرائب والرسوم والغرامات، من خلال التغيير في اسعارها، الأمر الذي يحقق في النهاية المستهدف الحكومي بتحفيز النمو وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن المالي.

تتحمل الحكومة مسؤولية تزويد المواطنين بالسلع والخدمات العامة، لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية الاقتصادية، وبنفس الطريقة، تطلب الحكومة الإيرادات من جميعها لتحمل هذه المسؤوليات. وعليها الاستفادة من الية تسعير(الضريبة على الدخل والارباح الرأسمالية، الرسوم الكمركية، تعرفة الكهرباء، العلامات التجارية، الغرامات المرورية ،تراخيص البناء... الخ) لتنفيذ مسؤولياتها العامة حيث تعتبر الإيرادات من السلع والخدمات العامة بخاصة في حال تنوع مصادرها، المؤشر الحقيقي لجدارة السياسة المالية ، وبالتالي يمكن أن يكون هذا مهما لتمويل العمليات الجارية، أو دعم الاستثمارات المستقبلية، أو تنويع مصادر التمويل للمشاريع العامة و محاولة الوصول لايجاد طرق ومنهجية في علميه تسعير السلع والخدمات العامة بحيث تعتمد عليها الجهات الحكومية لتنمية الإيرادات العامة .

هيكلية البحث

يستمد البحث أهميتها في مدى الفاعلية الذي تمارسه تسعير السلع والخدمات العامة، بمختلف انواعها في السياسة المالية، لا سيما عندما يكون اقتصاد دولة ما يتركز على العوائد النفطية ومساهمتها الكبيرة في الايرادات العامة .

تتمحور مشكلة البحث، في مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في السياسة المالية لدولة الامارات العربية المتحدة .

بناء على ذلك ستقوم هذا البحث بمحاولة لبيان الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة، من خلال فرضية وجود علاقة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في الامارات العربية المتحدة في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩).

تهدف البحث إلى تحليل الربط بين تسعير السلع والخدمات العامة المقدمة (فئات مختارة : الرسوم الكمركية ، العلامات التجارية، الغرامات المرورية)، ومدى فاعليتها في السياسة المالية من خلال تحقيق مستوى معين من حجم الايراد العام، ومساهمتها في تغطية الانفاق العام ، في الامارات العربية المتحدة وتحليل النتائج الاقتصادية لتسعير السلع والخدمات العامة .

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التطرق الى الجانب النظري، من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات ، والمفاهيم الموجودة المتعلقة بموضوع البحث بالاعتماد على مصادر مختلفة مثل الكتب و المقالات العلمية وأوراق المؤتمرات والمصادر الأكاديمية الأخرى، ثم التحليل الكمي، من خلال جمع البيانات الرقمية المتعلقة بفرضية البحث، لتحديد الأنماط والعلاقات والاتجاهات. بهدف تقديم أدلة موضوعية وقابلة للقياس لدعم أو دحض فرضية البحث ، ثم المنهج الاستقرائي لتنظيم البيانات وتصنيفها وتفسيرها لتحديد القواسم المشتركة

بحثًا عـن الموضوعـات أو الأنمـاط أو الاتجاهـات الناشـئة التـي قـد تسـاعد في توليـد رؤى جديـدة
تـم تنظيـم هيـكل البحـث عـلى النحـو الاتي : المبحـث الاول ، الاطـار المفاهيمـي للبحـث، ويتضمـن اولا مفهـوم السياسـة الماليـة ، والسـلع والخدمـات العامـة وتسـعيرها ، ثانيـا مكونـات السـلع والخدمـات العامـة (فئـات مختـارة: الرسـوم الكمركيـة والعلامـات التجاريـة والغرامـات المروريـة)، المبحـث الثـاني، تحليـل الربـط بـين السياسـة الماليـة وتسـعير السـلع والخدمـات العامـة في الامـارات العربيـة المتحـدة .

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للبحث

يتكون الاطار المفاهيمي للبحث من فقرتين وهي :
اولا: مفهـوم السياسـة الماليـة، والسـلع والخدمـات العامـة وتسـعيرها، ثانيـا: نمـاذج تسـعير (فئـات مختـارة: الرسـوم الكمركيـة والعلامـات التجاريـة والغرامـات المروريـة)

اولا : المفاهيم

١-مفهوم السياسة المالية
تصـف السياسـة الماليـة التغيـيرات في سـلوك الإيـرادات، في محاولـة التأثـير عـلى الاقتصـاد التـي تتخذهـا الحكومـات، وتمكنهـا مـن أن تقـرر إنفـاق المبالـغ النقديـة لتوفـير السـلع و الخدمـات العامـة. كـما عرفـت ايضـا بانهـا سياسـة الحكومـة في تحديـد المصـادر المختلفـة للدخـل العـام للدولـة، وتحديـد أهميتهـا لتمويـل الإنفـاق الحكومـي، والإنفـاق العـام لتحقيـق الأهـداف الاقتصاديـة والاجتماعيـة، لذلـك فـإن السياسـة الماليـة هـي قيـام السـلطات العامـة باسـتخدام إيـرادات الدولـة مـن الضرائـب والرسـوم والقـروض العامـة .(الربيعـي، ٢٠١٣: ٦٦)

السياسـة الماليـة عبـارة عـن دراسـة تحليليـة لأدوات، ووسـائل ماليـة تسـتخدم للتأثـير عـلى ماليـة الدولـة، وهـي تتضمـن فيـما تتضمنـه تكليفـا كميـا لحجـم الإيـرادات العامـة، و الإنفـاق العـام بغيـة تحقيـق أهـداف معينـة، حيـث إن اسـتخدام الدولـة لإيراداتهـا ونفقاتهـا بمـا يحقـق أهدافهـا المختلفـة وفـق إمكانيتهـا وظروفهـا الاقتصاديـة، ومـا تعتنقـه مـن عقائـد. أو هـي مجموعـة السياسـات المتعلقـة بالإيـرادات العامـة والنفقـات العامـة، بقصـد تحقيـق أهـداف محـددة . (القـاضي،٢٠١٤ : ١٥٦)

يمكـن تعريـف السياسـة الماليـة، بأنهـا مجموعـة مـن القواعـد التـي يجـب عـلى الحكومـات والهيئـات العامـة ان تطبقهـا في تحديـد النفقـات العامـة، وتأمـين المـوارد اللازمـة لسـد هـذه النفقـات مـن خـلال توزيـع اعبائهـا بـين الافـراد .(الدعمـي، ٢٠١٠ : ٤٩)

مـن التعاريـف السـابقة تشـير السياسـة الماليـة، إلى القـرارات الاقتصاديـة التـي تتخذهـا الحكومـات وتمكنهـا مـن أن تقـرر إنفـاق الأمـوال لتوفـير السـلع و الخدمـات العامـة مثـل حـق الحصـول عـلى تراخيـص الاسـتيراد والاسـكان والعلامـات التجاريـة والخدمـات المروريـة والتعليـم والرعايـة الصحيـة والنقـل والكهربـاء والميـاه .والحصـول عـلى الايـرادات مـن خـلال اسـعارها.

٢-السلع والخدمات العامة وتسعيرها

تقدم الحكومة مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات العامة للجمهور سعياً وراء أهداف سياستها. هناك مجموعة من مصادر التمويل المحتملة لهذه الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الضرائب العامة والرسوم والتراخيص والغرامات والاتاوات. إن الأسعار لا يستخدمها رواد الأعمال من القطاع الخاص فحسب، بل يستخدمها أيضا السياسيون ومديرو المرافق العامة، ويمكن العثور على الأسعار العامة في كل نشاط اقتصادي تقريبا. لذلك يعد تقدير تكاليف الخدمات العامة وتسعيرها أمرا أساسيا لتحقيق القيمة مقابل المال، وهو هدف مطلوب الآن من قبل معظم مؤسسات القطاع العام.

أ-مفهوم السلع والخدمات العامة

السلع العامة هي سلع استهلاكية يتمتع بها الجميع بشكل عام ، ولا ينبغي أن يتسبب استهلاك هذه السلع في تقليلها أو طرحها. (Ostrom.V,E ,٢٠١٩ :٣-٤)

عندما يكون عدم الاستبعاد موجودا ولكن ليس عدم التنافس، يعرف السلعة العامة بأنها سلعة مشتركة. أحد الأمثلة الكلاسيكية هو مصايد الأسماك ، حيث تكون الأسماك متنافسة (إذا تم اصطياد واحدة أو أكل واحدة ولا يمكن ذلك) ولكن يوجد فيها وصول مفتوح إلى البحر، ما لم يتم تطوير المؤسسات

للتغلب على المشكلة، فإن النتيجة تؤدي الحوافز الاقتصادية إلى الإفراط في الصيد ، حيث يفكر الأفراد في الصيد الخاص بهم دون التفكير في كيفية تقليله من صيد الآخرين . (Banzhaf , ٢٠١٤ : ١٤٤٦) ، اماعندما يكون هناك امكانية استبعاد الناس من فوائدها بتكلفة منخفضة من خلال فرض الرسوم ولكن استخدامها من قبل شخص لا ينتقص من استخدامها من قبل شخص آخر فتسمى سلع النادي[1] تستخدم مصطلح (الخدمات العامة) للإشارة إلى الخدمات التي ينظر إليها عموما على أنها عوامل تمكين أساسية للمشاركة في المجتمع. على سبيل المثال ، الحصول على المياه والطاقة، وكذلك الحصول على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. او أنها تلك التي يتعين على الحكومة أن تكون بمثابة (مزود الملاذ الأخير)، أو اتخاذ الترتيبات التي تضمن استمراريتها، إذا تعرض تقديمها للخطر. (Dassiou, et al ., ٢٠١٦ : ٢)

يتم إنتاج السلع والخدمات العامة من قبل القطاع العام والوحدات الحكومية، والسلطات العامة، وما إلى ذلك وليس من قبل الشركات أو المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو الأسر أو الأفراد. السلع التي تنتجها هذه الكيانات والتي يمكن أن يتمتع بها الجمهور يمكن أن تسمى (سلع اجتماعية). الخصائص المميزة للسلع العامة، هي أنها تنشأ من خلال الاختيار الجماعي (التصويت) ويتم دفع ثمنها بشكل جماعي (التمويل العام). (Sekera , ٢٠١٩ : ٥)

غالبا ما تنظر الحكومات ، والمجتمعات التي تمثلها ،إلى تحسين النتائج في الخدمات العامة على أنه مسؤولية

١- تشمل أمثلة سلع النوادي التي يقدمها القطاع العام الطرق ذات الرسوم والمتنزهات الطبيعية. تعني القدرة على الاستبعاد أنه من الممكن فرض رسوم على استخدام سلعة النادي. يمكن أن يكون فرض رسوم على أعضاء النادي وسيلة فعالة لاسترداد التكاليف. من الطرق الشائعة لفرض رسوم على استخدام سلعة النادي فرض ضريبة على مجموعة من المستخدمين ، مثل أعضاء مجموعة صناعية. السلع الجماعية المستبعدة تسمى أيضًا سلع النادي ، وهو نادٍ في الاقتصاد كونه منظمة توفر سلعًا جماعية لأعضائها.

عامة. تكمن مجموعة متنوعة من الأسباب وراء هذه المسؤولية، حجج اقتصاديات الرفاهية الاجتماعية لتدخل الحكومة ، وأسباب الاقتصاد السياسي للتدخل في القطاعات الرئيسية ، ومناشدات حقوق الإنسان الأساسية. تُظهر الحكومات مسؤوليتها من خلال تمويل وتسعير أو توفير أو تنظيم الخدمات التي تساهم في نتائج هذه الخدمات.(World development report , ٢٠٠٤ : ٣٢)

لذلك فان الخصائص المميزة للسلع العامة هي، أنها تنشأ من خلال الاختيار الجماعي، ويتم دفع ثمنها بشكل جماعي، سيتعرض المجتمع لمشقة شديدة إذا لم يتم توفير هذه السلع والخدمات، وهذه الخصائص تجعل من الصعب على منتجي السوق بيع السلعة للمستهلكين الأفراد. اضافة الى ذلك فان هذه السلع أو الخدمات تعمل على تطوير البنية التحتية ومستوى المعيشة للبلد، لذلك تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة.

ب- تسعير السلع والخدمات العامة

يمثل السعر كمية النقود (او السلع او الخدمات) من وجهة النظر الاقتصادية التي يتوجب التضحية بها للحصول على الشيء المرغوب، بمعنى اخر التي يتوجب تقديمها للحصول على السلع والخدمات المرغوبة بالمقابل، وتجدر الاشارة هنا الى انه وعبر الزمن ظهرت العديد من التسميات والمصلحات التي استخدمت لتحل محل مصطلح السعر، كاجرة المعاينة او اقساط التامين وايجار المنزل ورسوم المستخدم والتعرفة الكمركية والاستحقاقات الضريبية والعمولات والاجرة وغيرها. (ديب ، ٢٠٢٠ : ١-٢)

نظرا لأن مؤسسات القطاع العام لها أهداف مالية، فهناك بالتالي حاجة إلى وجود سياسة تسعير لتحديد الأسعار التي سيتم بها بيع سلعها وخدماتها لعامة الناس. يدور الأداء المالي للمرافق العامة حول سياسة التسعير. تدور سياسة التسعير حول تحديد السعر المناسب الذي سيمكن المؤسسة من تحقيق هدفها المالي. يتعلق الأمر أيضا بالسعر الذي يجب أن يتم فرضه مقابل الخدمة، أو السلع التي توفرها المؤسسة. هناك عدد من العوامل تحدد أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومات. وهي تشمل الأهداف المالية و الاهداف السياسية ،على سبيل المثال، قد تختار الحكومة دعم بعض الخدمات الأساسية لجعلها في متناول عامة السكان، حتى لو أدى ذلك إلى قيود الميزانية. يمكن أن تؤثر الإيرادات الحكومية والقدرة المالية على قرارات التسعير. إذا واجهت الحكومة قيودا مالية ، فقد تحتاج إلى تعديل أسعار السلع والخدمات العامة وفقًا لذلك لتغطية التكاليف وضمان الاستدامة. يمكن أن تتأثر الحكومات بالرأي العام والضغط من مختلف أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المواطنين ومجموعات المصالح والشركات. قد تؤدي هذه التأثيرات إلى تعديلات في أسعار السلع والخدمات العامة. قد تستخدم الحكومات آليات التسعير لتشجيع أو تثبيط سلوكيات معينة. على سبيل المثال، قد تقدم حوافز ضريبية أو تفرض ضرائب على سلع معينة لتقليل استهلاكها، او التعديل في اسعار الرسوم الادارية والرسوم المستخدم والغرامات المرورية .... الخ . (Terzungwe, I. egwakhide, ٢٠١٢ : ٢١٩)

لا يرتبط مستوى ونوعية السلع والخدمات المقدمة للجمهور التي يتلقاها الفرد عادة بالمبلغ الذي يساهم به الفرد من خلال الضرائب أو المساهمات. اعتمادا على أحكام البرنامج، قد يضطر الفرد إلى دفع رسوم أو رسوم المستخدم و / أو يتعين عليه تقديم مساهمات محددة للوصول إلى خدمات معينة. على الرغم من

هـذه النقطـة، لا تـزال هـذه المعاملات ذات طبيعـة غـير تبادليـة لأن حجـم الـذي يحصـل عليـه فـرد أو مجموعـة مـن الأفـراد مـن المنافـع لـن يكـون مسـاويا تقريبـا لمبلـغ أي رسـوم أو مسـاهمات. (IFAC, ٢٠١٠ : ٤)

حيـث تكـون الرسـوم المفروضـة هـي الآليـة الأساسـية المسـتخدمة لتمويـل الخدمـة ولا تقيـد الحكومـة صراحـة ربحيـة الخدمـة لتحقيـق أهـداف السياسـة الاجتماعيـة. تشـمل الأمثلـة خدمـات الكهربـاء أو الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية في البلـدان التـي تشـارك فيهـا الحكومـة في تلـك الصناعـات. بالنسـبة لهـذه الأنـواع مـن الخدمـات ، مـن المحتمـل أن يكـون هنـاك مقدمـو خدمـة فعليـون أو محتملـون للخدمـة يعملـون عـلى الأسـاس التجـاري نفسـه في نفـس الأسـواق الاقتصاديـة في منافسـة مـع المـزود الحكومـي. السـمة الوحيـدة المهمـة التـي تميـز عمـل الحكومـة في هـذه الحـالات هـي أنهـا مملوكـة للحكومـة . (OECD , ٢٠٠٥ : ١٩)

يتأثـر اختيـار طريقـة التسعيرالسـلع والخدمـات العامـة في القطـاع العـام بالوضـع المـالي للحكومـة ، وخصائـص الصناعـة المختلفـة ، والوضـع الاقتصـادي للمسـتهلك ، والعـرض والطلـب ، ونـدرة المـوارد ، ومـا إلى ذلـك. طـرق التسـعير المختلفـة لهـا اهتمامـات مختلفـة بالفوائـد الاقتصاديـة والفوائـد الاجتماعيـة. (Zhang , ٢٠١٧ : ١١٨)

ثانيا : نماذج التسعير لتوفير السلع والخدمات العامة[٢]

يقـاس الناتـج الحكومـي بحجـم السـلع والخدمـات العامـة التـي تقدمهـا الحكومـة للأفـراد أو السـكان عمومـا، إمـا مجانـا أو بتكلفـة رمزيـة. وهنـاك أنـواع عديـدة مـن نمـاذج السـلع والخدمـات العامـة التـي تقدمهـا الحكومـة وسـيتم تنـاول عـدد منهـا وكالاتي :

١-الرسوم الكمركية(٣)

تعتمـد الحكومـات مجموعـة الوسـائل والاجـراءات لتنظيـم حركـة مبادلتهـا مـع الخـارج . وتسـاهم إدارة الكـمارك في تحديـد تلـك الاجـراءات بمـا يسـتجيب للتوجهـات العامـة للحكومـة، كـما تتحمـل مسـؤولية مختلـف المهـام المنوطـة بهـا، وهـي بذلـك تشـارك في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للبلـد. وتسـتهدف السياسـة الكمركيـة، مـن خـلال القوانـين والانظمـة ،تحقيـق عـدة غايـات اهمهـا حمايـة الاقتصـاد الوطنـي وتشـجيع الاسـتثمار، وحمايـة المسـتهلك وتحقيـق العدالـة الجبائيـة بـين مختلـف الفاعلـين . (منظمـة برلمانيـون عـرب ضـد الفسـاد، ٢٠١١: ٣٢)

تعـددت آراء الكتـاب بخصـوص تعريـف الضريبـة الكمركيـة ، يـرى البعـض أنهـا ضرائـب مفروضـة عـلى الصـادرات والـواردات، بينـما يـرى البعـض الآخـر أنهـا رسـوم كمركيـة مفروضـة عـلى اسـتيراد السـلع الاسـتهلاكية أو المـواد الخـام والمـواد الأوليـة اللازمـة للإنتـاج. بخـلاف الرسـوم المفروضـة عـلى السـلع الاسـتثمارية، وتعتبرهـا فئـة أخـرى

٢- يتضمن تفسير نماذج التسعير لتوفير السلع والخدمات العامة فهم كيفية محاولة هذه النماذج تخصيص التكاليف وتحديد استراتيجيات التسعير وضمان الوصول الفعال والعادل إلى الموارد أو الخدمات الأساسية يجب أن تأخذ نماذج التسعير في الاعتبار مبدأ الإنصاف ، مما يضمن أن تكون الخدمات الأساسية ميسورة التكلفة وليست مرهقة بشكل غير متناسب للأفراد ذوي الدخل المنخفض أو الفئات المهمشة.

(٣) لا يتـم اسـتبعاد الأفـراد بالحصـول عـلى خدمـة اسـتيراد البضائـع إلى البـلاد طالمـا أنهـم يدفعـون الرسـوم المطلوبـة. لا تمنـع الحكومـة اسـتيراد البضائـع إنـه فقـط يفـرض ضريبـة عـلى تلـك السـلع. وتعتـبر الرسـوم الكمركيـة كسـعر مقابـل ممارسـات غـير تنافسـية لأنهـا لا تمنـع الآخريـن مـن الانخـراط في نفـس النشـاط (اسـتيراد البضائـع) دون دفـع رسـوم. لا يـزال بإمـكان أي شـخص اسـتيراد البضائـع، ولكـن سـيتعين عليـه الامتثـال للتعليـمات الرسـوم الكمركيـة ودفـع الضرائـب المناسـبة. يحتـاج المسـتوردون إلى الخضـوع لسلسـلة مـن الإجـراءات الإداريـة للامتثـال للوائـح الكمركيـة. تتضمـن هـذه الإجـراءات تقديـم إقـرارات الاسـتيراد، وتوفـير الوثائـق، وتلبيـة المتطلبـات القانونيـة الأخـرى لضـمان الامتثـال لتعليـمات الكـمارك.

رسوما كمركية مفروضة على البضائع والأموال المستوردة أو المصدرة مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة للمستفيدين. وهناك من يعتقد أن مصطلح (التعريفة الكمركية) يشير إلى الرسوم الكمركية المفروضة على كل سلعة والقانون الصادر بفرضها. يمكن فرض الضريبة الكمركية على البضائع التي تمر عبر منطقة كمركية إلى دولة ثالثة، وفي هذه الحالة يطلق عليها رسوم عبور أو على البضائع المصدرة من دول إلى الخارج، والتي تسمى رسوم التصدير والضرائب الكمركية. إما أنها نوعية مفروضة على نوع السلعة وتحسب على وحدة واحدة (متر أو طن) أو تفرض القيمة كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، أو أنها مكونة من كلا النوعين وتسمى رسوم مركبة.(المستوفي، نور االله ، ٢٠١٥: ١١١)

تحدد السعر الضريبي من معيارين :-

السعر القيمي

ويتمثل في صورة نسبة مئوية من قيمة الوعاء بعد تقديره بالنقود وتطبق الاسعار القيمية على الضرائب المباشرة غالبا كالضرائب على الدخل وراس المال، وان حصيلتها تتغير لمجرد تغير اثمان السلع التي تفرض عليها.

السعر النوعي

يتمثل في صورة مبلغ نقدي معين على كل وحدة (كمية) من وعاء الضريبة وقد تكون هذه الوحدة وزنا او حجما او مساحة ..الخ، وتطبق الاسعار النوعية غالبا على الضرائب غير المباشرة كالضرائب الكمركية وضرائب الاستهلاك . (السامرائي ، العبيدي ، ٢٠١٣ : ٢٨)

تغطي جزء من الإيرادات العامة من خلال فرض الرسوم الكمركية الواجبة على انواع السلع والخدمات لأنها تدخل البلد المعني، وقد تفرض هذه الرسوم لأغراض تعبئة الإيرادات أو الحد من الاستيرادات لأغراض حماية الكيانات المقيمة المنتجة لنفس السلع أو الخدمات. وقد تفرض على أساس معين أو حسب القيمة. وتدرج الرسوم المفروضة بموجب جدول التعريفة الكمركية وملاحقه، وتغطي هذه الفئة الضرائب الواقعة على الاستيرادات فحسب. (صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٤:١٠٠)

تختلف الرسوم الكمركية ورسوم الاستيراد اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. إن الفروق بين البلدان في معدلات الربط البسيطة المتوسطة أكثر وضوحا وتتراوح من ١٠٪ في الصين أو ١٤,٥٪ في ماليزيا إلى ١٢٠٪ في تنزانيا أو ١٦٢٪ في بنغلاديش.حيث يمكن أن تتغير معدلات التعريفة المحددة في بلد ما بمرور الوقت بسبب تطور الظروف الاقتصادية والسياسية، فضلا عن التحولات في السياسات التجارية والعلاقات الدولية. تضع البلدان معدلات تعريفة بناء على أهداف سياستها التجارية المحددة. تعطي بعض البلدان الأولوية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية ، وتعمل التعريفات المرتفعة كعائق أمام الواردات. تهدف الدول الأخرى إلى تعزيز الصادرات أو جذب الاستثمار الأجنبي أو تشجيع الاستهلاك المحلي. تؤثر هذه الأهداف المتفاوتة على مستوى التعريفات التي تحددها الدول الفردية. كذلك يمكن أن تكون التعريفات بمثابة مصدر مهم للإيرادات الحكومية. قد تعتمد البلدان ذات البدائل المحدودة لتوليد الإيرادات بشكل أكبر على التعريفات لتمويل

النفقات العامة. في مثل هذه الحالات، يمكن استخدام معدلات تعريفة أعلى كوسيلة لتوليد الإيرادات.(P. Kowalski,2005; ٣٣)

٢- تراخيص العلامات التجارية

يتم تسجيل وحماية العلامات التجارية عادة من قبل السلطات الحكومية لمنع الاستخدام غير المصرح به والتعدي. يمكن للأفراد أو الشركات الحصول على علامة تجارية عن طريق تقديم طلب إلى الوكالة الحكومية ذات الصلة، وعند الموافقة، يتم منحهم حقوقا حصرية لاستخدام تلك العلامة التجارية مع سلعهم أو خدماتهم. لا تستطيع الحكومة منع واستبعاد الأفراد من الحصول على علامة تجارية إذا استوفوا المتطلبات اللازمة ودفعوا الرسوم المطلوبة. طالما أن طلب العلامة التجارية يفي بالمعايير التي حددتها الحكومة ، فيجب منحها.كما يعتبر ترخيص العلامات التجارية غير تنافسي لأن استخدام شخص أو كيان واحد للعلامة التجارية المرخصة لا يقيد الآخرين من الحصول على تراخيص خاصة بهم لنفس العلامة التجارية، بشرط استيفائهم للمعايير اللازمة والموافقة على شروط الترخيص.(European Union, ٢٠٢٠ ; ١-٤)

تعرف المادة ١٥ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)[٣] لمنظمة التجارة العالمية (WTO)[٤] العلامة التجارية على أنها أي علامة أو كلمة أو عبارة أو حرف أو رقم أو صوت أو رائحة أو شكل أو شعار أو صورة أو مزيج من هذه التي تستخدم لتمييز المنتج والخدمة بين المنتجين ومقدمي الخدمة. وتعتمد معظم قرارات الشراء للمستهلك على سمعة العلامات التجارية. تعتبر العلامة التجارية كملكية فكرية عنصرا بالغ الأهمية في السوق التنافسية اليوم ومساحة السوق الرقمية. تستخدم المؤسسات التجارية العلامة التجارية كأداة تسويقية قيمة ومهمة محمية قانونًا لتمييز المنتجات والخدمات. (Chapagai, ٢٠١٨: ٧٣)

تختلف الرسوم المرتبطة بطلبات وتسجيلات العلامات التجارية من بلد إلى آخر، وعادة ما تستخدم لتغطية التكاليف الإدارية لمكتب العلامات التجارية يتم تحديدها بناء على عوامل مثل الخدمات التي يقدمها مكتب العلامات التجارية، ومستوى الحماية المقدمة، والموارد المطلوبة لمعالجة طلبات العلامات التجارية وفحصها.

١-الغرامات المرورية[٥]

تعتبر إدارة المرور، مؤسسة حكومية مسؤولة عن إدارة وتنظيم الأمور المتعلقة بالمرور، مثل إصدار رخص القيادة، وتسجيل المركبات، والسلامة على الطرق، وإنفاذ قوانين المرور. إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة

٣- تعد اتفاقية (TRIPS) أو ما يعرف باتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من اهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.وهى أكثر الاتفاقات متعددة الأطراف شمولاً بشأن الملكية الفكرية بحسب منظمة التجارة العالمية، حيث تلعب الاتفاقية دورا مركزيا في تسهيل التجارة في المعرفة والإبداع ، وفي حل النزاعات التجارية حول الملكية الفكرية، وفي طمأنة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى حرية العمل لتحقيق أهداف سياساتهم المحلية.وهي تضع نظام الملكية الفكرية من حيث الابتكار، ونقل التكنولوجيا والرفاهية العامة، بحيث يكون نظام ملكية فكرية متوازن.

٤- منظمة التجارة العالمية (WTO) هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول. في جوهرها تكمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل غالبية الدول التجارية في العالم وصدقت عليها في برلماناتها. والهدف من ذلك هو ضمان تدفق التجارة بأكبر قدر ممكن من السلاسة والتوقع والحرية.

٥- لا تستبعد الغرامات المرورية بالضرورة الأفراد من الحصول على الأمان. بدلاً من ذلك ، يشجعون السلوك الآمن من خلال فرض عقوبات على الأفعال غير الآمنة. من خلال الالتزام بقواعد وأنظمة المرور، يمكن للسائقين تجنب تلقي الغرامات والمساهمة في بيئة أكثر أمانا للجميع. عادة ما تكون غير تنافسية لأنها لا تمنع الآخرين من الوصول إلى الأمان أو استخدام الطريق. لا يمنع امتثال كل فرد لقوانين المرور الآخرين من فعل الشيء نفسه أو الوصول إلى الأمان على الطريق.

المرور هي التعامل مع المخالفات المرورية. عندما ينتهك الأفراد قوانين المرور، قد يحصلون على غرامات أو عقوبات لمخالفاتهم. تشرف إدارة المرور عادة على عملية إصدار هذه الغرامات وفرض الامتثال لقواعد وأنظمة المرور. يمكن النظر إلى الغرامات المرورية التي تفرضها الحكومة على أنها شكل من أشكال الخدمة العامة التي تقدمها الحكومة لردع المخالفات المرورية وتعزيز السلامة على الطرق. في حين أنها قد لا تكون خدمة تقليدية ومرئية مثل تطوير البنية التحتية أو برامج الصحة العامة، فإن غرامات المرور تعمل كآلية تنظيمية لتشجيع الامتثال لقواعد وأنظمة المرور. حيث يثني السائقين عن الانخراط في سلوك خطير أو غير قانوني على الطرق. وتقليل الحوادث.(Sanz, et. al,٤٠٨:٢٠٢١-٤٠٩)

تهدف السلطات من خلال فرض العقوبات على المخالفات المرورية، إلى حماية رفاهية وحياة كل من السائقين والمشاة. غالبا ما تولد غرامات المرور إيرادات للحكومات المحلية، والتي يمكن استخدامها لتمويل مختلف الخدمات العامة وتحسينات البنية التحتية. يمكن توجيه هذه الأموال نحو مبادرات مثل صيانة الطرق وأنظمة إدارة المرور وبرامج التثقيف المروري وتعزيز خدمات الطوارئ المتعلقة بالسلامة على الطرق. (Bernardino, et al ,. ٢٠٢١: ١)

يمكن أن يوفر تحليل العلاقة بين مؤشرات البلدان مثل السكان ومستويات الدخل ومعدل الوفيات الناجمة عن حوادث المرور رؤى قيمة حول العوامل المحتملة التي تؤثر على السلامة على الطرق . حسب تقرير منظمة الصحة العالمية فان معدل الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في العراق بمعدل ٢٠,٢ مقارنة بمعدل ١٥,٣ في إندونيسيا وبمعدل ١٢,٨ في مصر وبمعدل ٨,٩ في تركيا وبمعدل ٣,٦ في سنغافورة، في دولة الامارات بمعدل ١٠,٩ . رغم الفرق في عدد السكان ونصيب الفرد من الدخل القومي ومستويات الدخل بين هذه الدول . لذلك فانه يمكن أن يؤثر مستوى الدخل على تأثير الغرامات المرورية على الأفراد. في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع، قد يكون لغرامات المرور عبء مالي أقل مقارنة بالبلدان ذات متوسط الدخل المنخفض. في مثل هذه الحالات ، يمكن تحديد غرامات المرور كنسبة مئوية من دخل الفرد لضمان العدالة.(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧: ٢٦٤-٢٧١)

المبحث الثاني: تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في الامارات العربية المتحدة

تولد حكومة الإمارات العربية المتحدة عائدات كبيرة من صادرات النفط، بالإضافة إلى ذلك، تساهم المصادر غير النفطية مثل الضرائب والرسوم والاستثمارات في دخل الحكومة. يتعلق الية التسعير في القطاع العام في الامارات، بعملية تحديد أسعار السلع والخدمات والموارد من قبل السلطات الحكومية، أو الهيئات التنظيمية. يلعب دورا حاسما في تشكيل الاقتصاد الوطني ويؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد. تشير تسعير السلع والخدمات العامة، إلى التعديلات التي يتم إجراؤها على هيكل اسعار السلع والخدمات المقدمة من حكومة الامارات لتعكس تكاليفها الحقيقية أو لتحقيق أهداف سياسية محددة . من المهم ملاحظة أن آليات التسعير في القطاع العام يمكن أن تكون معقدة وتتأثر بالاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يتم التركيز في هذا البحث على آلية تسعير السلع والخدمات العامة ومدى ربطها بالسياسة المالية لدولة الامارات

العربيـة مـع التركيـز عـلى تحليـل النتائـج الاقتصاديـة والمنافـع الاجتماعيـة كالاتي :

اولا : واقع السياسة المالية في الامارات العربية المتحدة

يمكـن أن يوفـر فهـم طبيعـة الاقتصـاد الإمـاراتي رؤى ثاقبـة للسياسـة الماليـة للحكومـة. تشـتهر الإمـارات بهيـكل اقتصـادي فريـد يعتمـد بشـكل كبـير عـلى صـادرات النفـط والغـاز. مـن المهـم ملاحظـة أن سياسـة الحكومـة لا تتأثـر بالمـؤشرات الاقتصاديـة فحسـب، بـل تتأثـر أيضـا بهيكلهـا الاقتصـادي الفريـد. تعتمـد الحكومـة بشـكل كبـير عـلى عائـدات النفـط، وبالتـالي، فـإن التقلبـات في أسـعار النفـط تؤثـر بشـكل كبـيرفي قـرارات السياسـة الماليـة. تسـتخدم حكومـة الامـارات السياسـة الماليـة كأداة للتخفيـف مـن آثـار تقلـب أسـعار النفـط عـلى الاقتصـاد، مـما يضمـن الاسـتقرار والتنويـع.

١--طبيعة اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة

تأسسـت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة في سـنة ١٩٧١ كدولـة اتحاديـة تضـم سـبع إمـارات. وشـهدت منـذ تأسيسـها نمـوا اقتصاديـا، واجتماعيـا سريعـاً وهـو أمـر نـادر الحـدوث في كثـير مـن المجتمعـات الناميـة والمتقدمـة عـلى حـد سـواء، مسـتغلةً عائداتهـا النفطيـة المتزايـدة في تلبيـة الاحتياجـات الأساسـية للمجتمـع. (مصطفـى، اسـامة ،٢٠١٨: ٨٧)

كانـت الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن الناحيـة التاريخيـة، تعتمـد بشـكل كبـير عـلى النفط كمصـدر رئيـسي للإيرادات العامـة. لعبـت صـادرات النفـط دورا مهـما في النمـو الاقتصـادي للبـلاد. لذلـك ، يمكـن أن يكـون للتقلبـات في أسـعار النفـط والأداء العـام لسـوق النفـط تأثـير كبـير عـلى السياسـة الماليـة للدولـة عندمـا ترتفـع أسـعار النفـط، تميـل الحكومـة إلى الحصـول عـلى المزيـد مـن الإيـرادات لتخصيصهـا للإنفـاق العـام والاسـتثمار. عـلى العكـس مـن ذلـك، خـلال فـترات انخفـاض أسـعار النفـط، قـد تتبنـى الحكومـة سياسـات ماليـة أكـثر تحفظًـا، مثـل تقليـل الإنفـاق أو تنويـع مصـادر الإيـرادات.

تسـعى دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة إدراكاً للمخاطـر المرتبطـة بالاعتـماد المفـرط عـلى النفـط ، بنشـاط إلى مبـادرات التنويـع الاقتصـادي. اكتسـبت القطاعـات غـير النفطيـة، مثـل السـياحة والتمويـل والعقـارات والتصنيـع، مكانـة بـارزة في السـنوات الأخـيرة. نظـرا لأن الإمـارات العربيـة المتحـدة تهـدف إلى تقليـل اعتمادهـا عـلى النفـط، فمـن المرجـح أن تركـز السياسـات الماليـة عـلى دعـم هـذه القطاعـات غـير النفطيـة وتعزيزهـا. يمكـن أن يشـمل ذلـك تقديـم حوافـز للاسـتثمار، وتحسـين البنيـة التحتيـة، وتعزيـز اللوائـح الملائمـة للأعـمال التجاريـة، وتنفيـذ تدابـير ماليـة هادفـة لتحفيـز النمـو في صناعـات معينـة. ويتضـح ذلـك مـن خـلال تتبـع مسـار مسـاهمة القطاعـات غـير النفطيـة في الناتـج المحـلي الاجـمالي خـلال المـدة ٠(٢٠١٥- ٢٠٠٥) إذ تشـير الى ارتفـاع نسـبة مسـاهمة القطاعـات غـير النفطيـة مـن ٩ .٦٢ ٪ بدايـة المـدة إلى ٠ .٦٩ ٪ نهايـة المـدة. (مجبـل، ٢٠١٨: ١٥١)

انخفضـت الإنتـاج النفطـي والغـاز مـن ٤٣ ٪ إلى ٣٢ ٪ خـلال الفـترة ٢٠٠١-٢٠١٥، ويرجـع ذلـك بشـكل كبـير إلى جهـود التنويـع[٦] التـي بذلتهـا وتبذلهـا السـلطات لتوسـيع الإنتـاج غـير النفطـي ، عـلى الرغـم مـن أن جـزءا منـه داخلـة في الصناعـات التحويليـة إلى حـد كبـير. تطـور قطـاع النفـط والغـاز في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

٦- لا تسـتبعد الغرامـات المروريـة بالـضرورة الأفـراد مـن الحصـول عـلى الأمـان. بـدلاً مـن ذلـك ، يشـجعون السـلوك الآمـن مـن خـلال فـرض عقوبـات عـلى الأفعـال غـير الآمنـة. مـن خـلال الالتـزام بقواعـد وأنظمـة المـرور، يمكـن للسـائقين تجنـب تلقـي الغرامـات والمسـاهمة في بيئـة أكـثر أمانـا للجميـع. عـادة مـا تكـون غـير تنافسـية لأنهـا لا تمنـع الآخريـن مـن الوصـول إلى الأمـان أو اسـتخدام الطريـق. لا يمنـع امتثـال كل فـرد لقوانـين المـرور الآخريـن مـن فعـل الـشيء نفسـه أو الوصـول إلى الأمـان عـلى الطريـق.

ويرجع ذلك جزئيا إلى الشراكة المستمرة مع شركات النفط الدولية (IOCs) بموجب اتفاقيات مشاركة الإنتاج طويلة الأجل (PSAs). لعبت هذه الشراكات دورا مهما في تعزيز صناعة النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة. (IMF, ٢٠١٦:٣٣)

تشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لحكومة الامارات، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، والميزان المالي والجدول (٤) يبين فحص العلاقة بين هذه المؤشرات والسياسة المالية في الإمارات وكالاتي :

جدول (١) الاهمية النسبية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة في الامارات العربية المتحدة للفترة (**٢٠١٠ - ٢٠١٩**)

المؤشر /السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (جاري مليون دولار)	٢٨٩,٧٨٧	٣٥٠,٦٦٦	٣٧٤,٥٩٠	٣٩٠,١٠٧	٤٠٣,١٣٧	٣٥٨,١٣٤	٣٥٧,٠٤٥	٣٨٥,٦٠٥	٤٢٢,٢١٥	٤١٧,٢١٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)	٣٣,٨٩٣	٣٩,١٩٤	٤٠,٩٧٦	٤٢,٤١٢	٤٣,٧٥١	٣٨,٦٦٣	٣٨,١٤١	٤٠,٦٤٤	٤٣,٨٣٩	٤٢,٧٠١
الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	٣,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٤,٢
ريع النفط (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢١,٦	٢٨,٧	٢٨,٤	٢٥,٧	٢٣,٤	١٣,١	١٠,٨	١٣,٠	١٦,٥	١٦,٣
التضخم ، أسعار المستهلكين (٪ سنوية)	٠,٨	٠,٨	٠,٦	١,١	٢,٣	٤,٠	١,٦	١,٩	٣,٠	١,٩-
النمو الاقتصادي	٣,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٣	٤,٦	٣,١	٣,٠	٢,٩	٣,٠	١,٧

تم اعداد الجدول بالاعتماد على : بيانات البنك الدولي للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩) على الموقع : https://data. albankaldawli.org/

دولة الامارت العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، التقارير السنوية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) على الموقع : https:// www.moec.gov.ae/

يلاحظ من الجدول بان هناك تغيرات عديدة ضمن الانشطة الاقتصادية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) ، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٤٣,٩ في سنة ٢٠١٩ مقارنة بسنة ٢٠١٠ ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٤٢,٧٠١ مليون دولار بحوالي ٣٣,٨٩٣ مليون دولار خلال نفس الفترة، وكان نسبة ريع النفط من الناتج المحلي الاجمالي ١٦,٣ ٪ في سنة ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٢١,٦ ٪ في سنة ٢٠١٠ . بشكل عام لعبت السياسة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة دورا مهما في تشكيل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. ركزت الحكومة على التنويع ، وتطوير البنية التحتية ، وتشجيع الاستثمار للحفاظ على النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والسيطرة على التضخم، والحفاظ على فوائض الميزانية. تشجع الحكومة بنشاط الاستثمار الأجنبي ونفذت

سياسات لجذب الشركات والمستثمرين الدوليين. يقدم العديد من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية ومناطق التجارة الحرة والملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ ٪ في قطاعات محددة.

تحليل واقع السياسة المالية للامارات العربية المتحدة

نفذت حكومة الامارات العربية المتحدة سياسات مالية مختلفة خلال فترة الدراسة. وضعت موازنة اتحادية سنوية لتخصيص الأموال لمختلف القطاعات والمبادرات. تم تصميم الموازنة لدعم التنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية والخدمات العامة. كما تركز على الاستثمار في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والطاقة المتجددة. تدير الحكومة صناديق ثروة سيادية كبيرة الذي يستثمر الأموال الفائضة لتوليد عوائد طويلة الأجل. لدى الحكومة مستوى منخفض من الدين العام مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، مما يسمح للحكومة بتمويل مشاريعها التنموية ومبادراتها العامة دون ضغوط مالية. حافظت الحكومة على نهج مالي حذر لضمان الاستدامة على المدى الطويل. وتهدف إلى إبقاء عجزها المالي تحت السيطرة وتنفيذ تدابير لتعزيز الكفاءة في الإنفاق العام. تفرض الحكومة التعرفة الكمركية والرسوم والغرامات على الأنشطة المختلفة ، مثل رسوم التأشيرة ورسوم التسجيل ورسوم الترخيص والعقوبات في حالة عدم الامتثال. تساهم هذه الرسوم في الإيرادات الحكومية غير النفطية. من المهم ملاحظة أنه بينما بذلت حكومة الإمارات العربية المتحدة جهودا كبيرة لتنويع مصادر إيراداتها ، لا تزال صادرات النفط والغاز تلعب دورا مهما في اقتصاد الدولة وإجمالي الإيرادات الحكومية.(يونغ، مقالة الكترونية،٢٠١٧)

أ-تحليل هيكل الايرادات العامة وتطورها للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

تستمد حكومة الإمارات إيراداتها غير النفطية من عدة مصادر منها: الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم الادارية والتنظيمية ومساهمة عوائد الاستثمارات الحكومية، مثل أرباح الأسهم ومكاسب رأس المال ودخل الإيجار، الأرباح التي تحققها الشركات المملوكة للدولة، الإتاوات والامتيازات من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز خدمات القطاع العام كمعالجة التأشيرات والرعاية الصحية والتعليم والمرافق، كما في الجدول الاتي :

جدول (٢) المكونات الرئيسية للايرادات غير النقطية في الامارات العربية المتحدة للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩)

(مليون دولار)

المؤشر السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الايرادات الضريبية									
ضريبة على الدخل والارباح والارباح الراسمالية	٢٩٧	٣,٣٢٤	٣,٩٠٧	٤,٢١٤	٢,٨٥٢	٣,١٥١	٣,٦٨٣	٤,٠٢٩	٣,٥٧٢
الضرائب على الدخل الشخصي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ضريبة العقار	٠	٠	٩٢,٩	٠	٠	٥٩,٨	٦٨,٨	٧٠,٤	٥٤,٣

ضريبة على السلع والخدمات	٢,١٠٥	٢,٥٥٩	٢,٧٥٥	٢,٦٥٧	١,٧١٧	١,٢٠٨	٢,٤١٨	٢,٤٢٧	٤,٠٥١
الضريبة على المعاملات التجارية	٢,٥٨٤	٢,٩٤٥	٢,٦٥٧	٢,٨٩٧	٣,٠٤٤	٢,٧٧٣	٢,٥٤٤	٢,١٧٧	٢,١٨٠
ضريبة القيمة المضافة (١)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الضريبة الانتقائية (٢)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
				الايرادات الاخرى					
دخل الملكية	٧,١١٨	٦,٤٧٥	١٠,١١٥	٨,٨٢٣	١٢,٢٢٠	٥٧,٤٣٩	٣٩,٩٧٠	٤٠,٤٨٨	٤٢,٦٤٤
مبيعات السلع والخدمات	١٠,٧٣٨	١٢,٤٠٥	١٢,٧٤٨	١٥,٢٦٦	١٦,١٤٥	١٦,٨٨٧	١٦,٢٨٨	١٧,٦٢٢	١٩,١٨٣
الغرامات والجزاءات والمصادرات	١,٣٣٩	١,٤١٣	١,٢١٢	١,٢٩٧	١,٥٢٦	١,٨٢١	١,٨١٦	١,٦٨٦	١,٤٤٣
تحويلات أخرى	١,٦١٩	٩٩١	٩٩٧	١,٧٦٧	١,٩٤٤	٢,٥٨٩	٥,٧١١	٢,٩٨٢	٢,٩٨١

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

بيانات صندوق النقد الدولي للسنوات (٢٠١١ -٢٠١٩) على الموقع : https://www.imf.org/en/Data

الامارات العربية المتحدة ،المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، بيانات المالية العامة للسنوات (٢٠١٠- ٢٠٢٠) على الموقع : https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

بيانات البنك الدولي للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩) على الموقع : https://data.albankaldawli.org/

الملاحظة : (١) ضريبة القيمة المضافة : مرسوم بقانون اتحادي رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن ضريبة القيمة المضافة . قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٧ في شأن المناطق المحددة .كان إدخال ضريبة القيمة المضافة جزءا من استراتيجية أوسع لتعزيز الاستدامة المالية وخلق اقتصاد أكثر توازنا وتنوعا. من خلال تطبيق هذه الضريبة ، سعت الحكومة إلى توليد إيرادات إضافية من القطاعات غير النفطية ، مثل الخدمات والتجزئة والترفيه. تهدف هذه الخطوة إلى تقليل تعرض البلاد لتقلبات أسعار النفط وتوفير مصدر دخل أكثر استقرارا. (٢) الضريبة الانتقائية : مرسوم بقانون اتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ في شأن الضريبة الانتقائية وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٧ . تهدف الحكومة من خلال فرض ضرائب على هذه السلع ، إلى تثبيط استهلاكها مع توليد تدفقات إيرادات إضافية في نفس الوقت. ان السعر الانتقائي هو الاعلى من اي من السعريين ، السعر المعلن للسلعة الانتقائية من قبل الهيئة ضمن قائمة الاسعار التي تصدرها ان وجد ، وسعر بيع التجزئة المحدد لتلك السلعة مخصوما منه الضريبة المشمولة فيه .

يلاحظ من الجدول (٢) بان المكونات الرئيسية للايرادات غير النقطية في الامارات العربية المتحدة للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩) عبارة عن الايرادات الضريبية و الايرادات الاخرى؛ حيث تمثل مبيعات السلع والخدمات والرسوم الإدارية ٥٤٪ من إجمالي الإيرادات الأخرى في ٢٠١٤ بينما بلغت ٥١٪ و ٥٦٪ و ٥٢٪ و ٥٠٪ في ٢٠١٣ و ٢٠١٢ و ٢٠١١ و ٢٠١٠ على التوالي. تمثل الغرامات ٥٪ من إجمالي الإيرادات الأخرى في ٢٠١٤، مقارنة بـ ٥٪ ١١٪ و ٧٪ و ٧٪ في ٢٠١٣ و ٢٠١٢ و ٢٠١١ و ٢٠١٠ على التوالي. من المهم ملاااااااحظة أنه على الرغم من تنفيذ دولة الإمارات العربية المتحدة للإجراءات الضريبية، إلا أن العبء الضريبي الإجمالي في الدولة لا يزال منخفضا نسبيا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. تولد الحكومة إلى جانب الإيرادات الضريبية دخلاً من خلال مصادر أخرى مختلفة.

شـهدت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة تطـوراً ملحوظـاً في إيراداتهـا العامـة عـلى مـر السـنين، مدفوعـاً بشـكل أسـاسي بمواردهـا الغنيـة مـن النفـط والغـاز ، فضـلا عـن جهودهـا لتنويـع اقتصادهـا. مـن المهـم ملاحظـة أن الأرقـام والنسـب المحـددة للإيـرادات العامـة مـن مصـادر مختلفـة قـد تختلـف بمـرور الوقـت وتعتمـد عـلى عوامـل مثـل أسـعار النفـط والظـروف الاقتصاديـة والسياسـات الحكوميـة.في الجـدول الاتي نظـرة عامـة عـلى تطـور الإيـرادات العامـة في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة:

جـدول (٣) تطـور الايـرادات العامة في الامارات العربية المتحـدة للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) مليون دولار

المؤشر/ السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الايرادات العامة	٧٦,٧٩٣	١٠٣,٤٣٥	١١٢,٣٨٢	١٢٥,٤٩٦	١٠٩,٨٢٢	٨٢,٩٩١	١٠٣,٨٢٦	١٠٩,٤٣٣	١٣٠,٠٨٦	١٣٠,٢٢٦
٪ النمو (١)		٣٤	٨	١١	-١٢	-٢٤	٢٥	٦	١٢	٠,١
الايرادات النفطية	٤٦,٢٣٠	٧١,٤٦٠	٧٦,٠٤٥	٧٩,٨٤٩	٦٩,٠٨٣	٣٧,٥٥٨	٢٣,٦٢٣	٣٩,٤٥١	٥٣,٥٩٤	٥٣,٦٥٢
٪ من الايرادات العامة (٢)	٦٠,٢	٦٩,٠	٦٧,٦	٦٣,٦	٦٢,٩	٤٥,٢	٢٢,٧	٣٦,٠٥	٤١,٢	٤١,٢
٪ النمو (٣)		٥٤	٦	٥	-١٣	-٤٥	-٣٧	٦٧	٣٦	٠,١
الايرادات الضريبية	٧,١٧٩	٥,٣٧٠	٩,١٣٣	٧,٠٢٧	٧,٤٩٧	٥,٨٩٧	٦,١١٤	٧,٤٠٦	٩,٧٩٨	٩,٨٧١
٪ من الايرادات العامة (٤)	٩,٣	٥,١	٨,١	٥,٥	٦,٨	٧,١	٥,٨	٦,٧	٧,٥	٧,٦
النمو ٪ (٥)		-٢٥	٧٠	-٢٣	٦,٦	-٢١	٣,٦	٢١	٣٢	٠,٧
الايرادات الاخرى (*)	٢٣,٣٨٤	٢٦,٦٠٥	٢٧,٢٠٣	٣٨,٦١٩	٣٣,٢٤٣	٣٩,٥٣٦	٧٤,٠٨٩	٦٣,٩٦٧	٧٢,٢٧٨	٧٢,٣٥٦
٪ من الايرادات العامة (٦)	٣٠,٤	٢٥,٧	٢٤,٢	٣٠,٧	٣٠,٢	٤٧,٦	٧١,٣	٥٨,٤	٥٥,٥	٥٥,٦
٪ النمو (٧)		١٣	٢	٤١	-١٣	١٨	٨٧	-١٣	١٢	٠,١

تـم اعـداد الجـدول بالاعتـماد عـلى :بوابـة البيانـات الرسـمية لدولـة الامـارات العربيـة المتحـدة للسـنوات (٢٠١٠-٢٠١٩)عـلى الموقـع : https://bayanat.ae/ar-ae

المركـز الاتحـادي للتنافسـية والاحصـاء، بيانـات الماليـة العامـة للسـنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠) عـلى الموقـع : https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

الملاحظـة (*) : الإيـرادات الأخـرى تشـمل، الدخـل مـن الممتلـكات (فوائـد – أربـاح الأسـهم – الإيجـارات)، بيـع البضائـع والخدمـات (تشـمل الرسـوم الإداريـة)، والمخالفـات والغرامـات والإيـرادات الأخـرى غـير المصنفـة في موضـع آخـر، والجديـر بالذكـر أن هـذه الإيـرادات لا تشـمل تحويـلات أربـاح شركات النفـط الوطنيـة إلى صناديـق الـثروة

السيادية، كما أنها لا تشمل دخل الاستثمار الحكومي.
الاعمدة (١-٨) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاخرى.

يبين الجدول اعلاه نسبة النمو للايرادات النفطية حيث كان ٥٤٪ في سنة ٢٠١١ وانخفض بنسبة -١٣٪ في سنة ٢٠١٤ وبعد ذلك ارتفع معدل النمو بنسبة ٦٧٪ في سنة ٢٠١٧، تزايد الايرادات العامة الاخرى من نحو ٦٣,٩٦٧ مليار دولار سنة ٢٠١٧ الى نحو ٧٢,٢٧٨ مليار دولار سنة ٢٠١٨ وهذه الزيادة اتت من خلال تطور ارباح الشركات المساهمة من ٣٥,٩ مليار دولار سنة ٢٠١٧ الى ٤٠,٧ مليار دولار في ٢٠١٨، وكذلك تزايدت الايرادات الضريبة بنسبة ٣٢,٢٪ من ٧,٤٠٦ مليار دولار في ٢٠١٧ الى ٩,٧٩٨ مليار دولار في ٢٠١٨ وذلك من خلال تطبيق ضريبة السلع الانتقائية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي اعتبارا من سنة ٢٠١٧ وضريبة القيمة المضافة في بداية سنة ٢٠١٨ .

ثانيا : الية تحديد تسعير السلع والخدمات العامة

تشير آلية تسعير السلع والخدمات العامة إلى الأساليب والعمليات التي يتم من خلالها تحديد الأسعار وتعيينها لهذه السلع والخدمات في الاقتصاد. يعتمد اختيار آلية التسعير على عوامل مختلفة ، بما في ذلك طبيعة الصالح العام أو الخدمة ، وأهميتها للمجتمع ، وقيود الموازنة ، وأهداف سياسة الحكومة. يتم عادة وضع واعتماد إرشادات التسعير المحددة للسلع والخدمات الحكومية وفقا للقوانين والتشريعات ذات الصلة، وقد يتضمن ذلك تسعيرا متدرجا استنادا إلى مستويات مختلفة من الخدمة أو الاستخدام، أو خصومات لمجموعات أو ظروف معينة، أو أسعارا متباينة .

تحدد القوانين والتشريعات إجراءات واعتماد أسعار الخدمات الحكومية لضمان الشفافية والعدالة ،يمكن التوصل الى الية التسعير من خلال التطرق الى القوانين والتشريعات السائدة ومنها قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩ ،حيث تنص المادة (٣) على تطبق أحكام هذا القانون على الرسوم والاثمان والتعريفات المفروضة على كافة السلع و الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية. يحظر على الجهات الحكومية وفق المادة (٤) فرض أو إلغاء أو تعديل أي رسم أو ثمن أو تعرفة على الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون، يعتمد المادة (٥) بموجب هذا القانون دليل تسعير الخدمات الحكومية المعد من قبل الدائرة كأساس لتسعير الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية، المستند إلى اعتبارات الكلفة العادلة والمنفعة الخاصة وسعر السوق والتكلفة الاقتصادية.

تعتمد الرسوم والغرامات بقرار يصدر عن رئيس المجلس التنفيذي بناء على طلب الجهة الحكومية وتوصية الدائرة بموجب قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام المالي لحكومة دبي المادة (٦٥) اعتماد الرسوم والغرامات.

بالاعتماد على دليل حساب تكاليف الخدمات الحكومية في الفقرة (٣) ضمن قرار المجلس التنفيذي رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٧، تم الاشارة الى تعرض الجهات الحكومية للكثير من الضغوط من أجل تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وفعالية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قرارات التسعير قد لا تكون جميعها علمية بالكامل أو تستند إلى صيغ واضحة. قد تكون هناك حالات يتأثر فيها التسعير بأهداف السياسة العامة أو الاعتبارات الاجتماعية

أو العوامل السياسية وعلى طبيعة السلع أو الخدمات المعنية والحكومة المعينة في السلطة. قد تعطي البلدان المختلفة الأولوية لأهداف محددة على غيرها، ويمكن أن تعكس قرارات التسعيرهذه الأولويات.

يمكن أن يكون الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية للسنوات السابقة أداة مفيدة لقياس أسعار السلع والخدمات العامة وتعديلها بمرور الوقت في الإمارات إلى حد ما. حيث تساعد هذه المؤشرات في مراقبة التضخم وتغيرات أسعار المستهلك وتكلفة المعيشة الإجمالية. أن قابلية التطبيق لتلك المؤشرات قد تختلف اعتمادا على طبيعة السلع والخدمات التي يتم تسعيرها والظروف الاقتصادية. تؤثر الاتجاهات السياسية وأهداف السياسة أيضا على صنع القرار الحكومي. قد تنظر الحكومات في أهدافها واستراتيجياتها وأولوياتها طويلة المدى أثناء تسعير السلع والخدمات العامة وبالتالي تستند قرارات التسعير إلى فهم شامل للمشهد الاقتصادي والسياسي .

من اجل ان يتوصل الباحث الى الية تسعير السلع والخدمات العامة في الامارات لم يكن بالامكان الحصول على مؤشرات معطاة لالية تسعيرالسلع والخدمات .لذلك تضمنت العملية البحث والاكتشاف وتفسير الحقائق المختلفة المتعلقة بآلية التسعير لأنواع مختلفة من السلع والخدمات العامة ،كذلك تمت مراجعة القوانين الحالية المتعلقة بالتسعير لفهم كيفية تغيرالأسعاروالأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات. لضمان التسعير الدقيق، تم وضع مؤشرات محددة لكل نوع من أنواع الصالح العام أو الخدمة. من المحتمل أن تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار عوامل مثل الطلب والعرض والوضع الاقتصادي العام في الامارات، كذلك لتجسيد دلالة مفهوم التسعير والأقرب الى الواقع، تم التوصل الى ان السياق في تحديد الاسعار من قبل الجهات الحكومية في الامارات وبالتالي تنفيذها عن طرق القانون والتعليمات الحكومية ، والهدف من وراء ذلك كان بنسبة كبيرة لتسيير القطاع العام في تقديم الخدمات العامة لذلك تم الاعتماد على مؤشرات خاصة بنوع السلعة او الخدمة العامة.

الية تحديد تسعير الرسوم الكمركية

تعتمد الرسوم الكمركية في دولة الإمارات بشكل عام على قيمة البضائع المستوردة وتختلف اعتمادا على المنتج المحدد الذي يتم استيراده. تتبع الحكومة نظاما يسمى النظام المنسق، وهو نظام تصنيف معترف به دوليا للسلع. من العوامل الرئيسية التي تحدد تسعير الرسوم الكمركية تحديد القيمة الكمركية للبضائع المستوردة بناء على قيمة المعاملة، وهي السعر المدفوع أو المستحق الدفع مقابل البضاعة عند بيعها للتصدير إلى حكومة الإمارات، لتحديد معدل الرسوم الكمركية المطبق لدى الحكومة قائمة بمعدلات الرسوم الكمركية لفئات مختلفة من السلع. يمكن أن تختلف هذه المعدلات من صفر بالمائة (معفاة من الرسوم الجمركية) إلى معدلات مئوية محددة. تستند معدلات الرسوم المذكورة في التعرفة الكمركية إلى قانون الكمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي العربي الصادر في سنة ٢٠٠٧، وقانون الكمارك رقم (٤) لسنة ١٩٩٨بشان الرسوم الكمركية المبلغ الذي تستوفيه الدائرة عن البضاعة، وقانون رقم (١) عام ٢٠١٧ في شان مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية وحماية المنتجات المحلية من الواردات .

يتم فرض الرسوم الكمركية (الاستيراد) بشكل عام بمعدل ٥٪ ولكن هناك العديد من البنود المعفاة منها مثل الأدوية ومعظم المنتجات الغذائية والسلع الرأسمالية والمواد الخام للصناعات وما إلى ذلك، وبعد إدخال التعريفة الكمركية الموحدة الجديدة في ٢٠٠٣ ، فإن جميع المنتجات غير الخليجية، باستثناء المنتجات المعفاة،

هي تخضع لرسوم الكمركية بنسبة ٥٪ ، بينما تدخل منتجات دول مجلس التعاون إلى أسواق بعضها البعض معفاة من الرسوم الكمركية.

تتبع حكومة الإمارات بشكل عام تعريف PE[٧] في المادة ٥ من الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لسنة ٢٠١٤. تخضع الشركات غير المقيمة التي تمارس نشاطا تجاريا أو نشاطا تجاريا في إحدى الإمارات من خلال مؤسسة خاصة في تلك الإمارة للضريبة بشكل ظاهر بموجب المرسوم الضريبي للإمارة ذي الصلة. يتضمن تعريف PE عموما فرعا أو مكانا للإدارة أو مكانا ثابتا آخر للعمل ، ووكيلا لديه ويمارس عادة سلطة إبرام العقود نيابة عن الشركة غير المقيمة.

تماشيا مع اتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي، فرضت الإمارات أول ضريبتين على المستوى الاتحادي: الضريبة الانتقائية بنسبة ١٠٠ ٪ على مشروبات الطاقة ومنتجات التبغ. وبنسبة ٥٠ ٪ على المشروبات الغازية اعتبارا من ٢٠١٧ (تم توسيعها لتشمل أجهزة التدخين الإلكتروني والسوائل بمعدل ١٠٠ ٪ والمشروبات المحلاة بمعدل ٥٠ ٪ اعتبارا من ٢٠١٩ وضريبة القيمة المضافة بالمعدل القياسي البالغ ٥ ٪ اعتبارًا من ٢٠١٨.

يعتمد تطبيق تسعير الرسوم الكمركية في الإمارات على مؤشرات مختلفة، بما في ذلك الاقتصادية والسياسات الحكومية والاتجاهات العالمية، تجدر الإشارة إلى أن السياسات الضريبية يمكن أن تخضع للتغيير بناء على الظروف الاقتصادية المتغيرة والأهداف الحكومية كما في الجدول الاتي :

جدول (٤) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير الرسوم الكمركية في الامارات العربية المتحدة للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)

المؤشر/ السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (٪ من GDP)	٣٥,٨	٣٠,٦	٢٦,٥	٢٥,٢	٢٤,١	٢٦,٣	٢٦,٩
شدة المنافسة المحلية (١-٧)*	٥,٧	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٥,٦	٥,١	٥,٤
مؤشر حجم السوق المحلي (١-٧)	٤,١	٤,٠	٤,٦	٤,٦	٤,٢	٤,١	٤,٣
مؤشر حجم السوق الاجنبي (١-٧)	٥,٥	٥,٥	٥,٩	٥,٨	٥,١	٥,٠	٥,٢
٪ الرسوم من تعريفات التجارة	٤,٦	٤,٢	٤,١	٤,٠	٤,٠	٥,٩	٥,٤

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقارير التنافسية العالمية للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٩) على الموقع : https://www. /weforum.org

البنك الدولي ، بيانات سنوية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) على الموقع : https://data.albankaldawli.org/

الملاحظة (*) : تتراوح المستويات في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) من ١ إلى ٧ ، حيث تمثل ٧ أعلى درجة. تمثل هذه المستويات مراحل مختلفة من القدرة التنافسية وترتبط بخصائص محددة و تساعد هذه المستويات في توفير إطار عمل لفهم موقف الدولة والتقدم من حيث القدرة التنافسية ، وتعكس التطور العام لاقتصاد البلد وقدرته على الابتكار ونمو الإنتاجية.

يبين الجدول (٤) الية تحديد تسعير الرسوم الكمركية من قبل حكومة الامارات وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسية، ومن هذه المؤشرات الرصيد الخارجي للسلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط هذة المساهمة بنسبة ٢٧,٩٪ في الفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) ومن اجل الوصول الى السوق والحفاظ على المركز في التنافسية العالمية حيث كان متوسط قيمة مؤشر حجم السوق الاجنبي بنسبة ٥,٤٪ عند المستوى (١-٧) لنفس الفترة ، اما مؤشر حجم السوق المحلي فكان متوسط قيمته هو ٤,٢ ٪ .

٢-الية تسعير ترخيص علامة تجارية

يصدر بتحديد الرسوم التي تستوفى عن الإجراءات التي تتم بموجب أحكام القانون وبموجب قرار وزاري رقم (٦) لسنة ١٩٩٣ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٢ في شأن العلامات التجارية المعدل بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ والقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ ،المادة (٤٧)، يختص قسم الرقابة التجارية في وزارة الاقتصاد بتطبيق قانون العلامات التجارية ولائحته التنفيذية وتحصيل الرسوم المقررة. ويوضح القرار تفاصيل تقديم طلبات تسجيل العلامة من قبل صاحب العلامة إذا كان له موطن في الدولة، أو من قبل مكتب محاماة مرخص في الدولة، ويحدد شروط وإجراءات ومتطلبات التسجيل والبيانات والوثائق التي يجب على المتعامل تقديمها، والتعديلات والإضافات التي تطرأ على التسجيل وخطوات تجديد تسجيل العلامة التجارية، وشطب تسجيل العلامة عن بعض أو كل البضائع أو المنتجات أو الخدمات التي سجلت عنها.

حدثت الزيادات الأولى في رسوم العلامات التجارية في الإمارات في سنة ٢٠١٥ مما أدى إلى زيادات كبيرة في مختلف الخدمات المتعلقة بالعلامات التجارية بما في ذلك تسجيل العلامات التجارية. ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه حتى في ظل زيادة الرسوم المذكورة، ظلت تكاليف العلامات التجارية بدون تغيير لما يقرب من ١٠ سنوات.

أحدث التخفيض الجديد في رسوم العلامات التجارية بدولة الامارات تغييرا كبيرا في هيكل التكلفة مقارنة بأخر تخفيض للرسوم في سنة ٢٠١٩. يعتبر تخفيض الرسوم هذا التخفيض الأول في السنوات الأخيرة التي تناول تقريبا كل الخدمات المتعلقة بالعلامات التجارية بدولة الامارات. لم يتناول التخفيض الذي حدث في ٢٠١٩ تغيير رسوم العديد من الخدمات باستثناء رسوم تسجيل العلامات التجارية. حيث كان متوسط رسوم ترخيص العلامة التجارية حوالي ١,٥٦٢ درهم في سنة ٢٠١٥ وحوالي ٣,١٢٥ درهم في سنة ٢٠١٩ .

تتضمن عملية تسجيل العلامات التجارية في الإمارات رسوما حكومية مختلفة بما في ذلك رسوم الطلب ورسوم النشر ورسوم التسجيل. تخضع هذه الرسوم للتغيير وقد تعتمد على المتطلبات المحددة. تختلف أسعار تسجيل علامة تجارية في دولة الإمارات بناء على عدة المؤشرات الاقتصادية، مثل إمكانات السوق للسلع أو الخدمات المرتبطة بالعلامة ، وطلب المستهلك، تكلفة اجراءات باء الاعمال التجارية كما في الجدول الاتي :

جدول (٥) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير اجازة تسجيل علامة تجارية في الامارات العربية المتحدة للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)

المؤشر/ السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
طلب تسجيل علامة تجارية	١٩,١٨٩	٢٠,٢٨٣	٢٠,٢٨٣	٢١,١٦٥	١٩,٠٥٦	١٨,٤٥٥	١٨,٦٨٦
تكلفة إجراءات بدء الأعمال التجارية (٪ من الدخل القومي الإجمالي للفرد)	١١,٤	١١,٣	١١,٢	١٣	١٣,٤	٢٢,٨	١٧,٢
٪ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج الدولة	٢,٢	٢,٩	٤,٦	٤,٤	٣,٦	٣,٥	٥,٠
كفاءة السوق	٥,٤	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٤,٨	٥,٠

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، البيانات للسنوات (٢٠١١-٢٠١٩) على الموقع : https://services.economy.ae/m/Pages/CategoryServices.aspx?CategoryID=٤

البنك الدولي ، بيانات سنوية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) على الموقع : https://data.albankaldawli.org/

المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقارير التنافسية العالمية للسنوات (٢٠١٣-٢٠١٩) على الموقع : https://www.weforum.org/

يلاحظ من الجدول الية تحديد تسعير ترخيص العلامات التجارية من قبل حكومة الامارات وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسية، ومن هذه المؤشرات حجم الطلب على تسجيل العلامة التجارية للسنوات السابقة حيث بلغ متوسط هذا حجم بمعدل ١٩,٨٥٥ علامة تجارية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) بينما كانت متوسط معدل كفاءة السوق بنسبة ٥,٣٪ للنفس الفترة وكان متوسط نسبة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج الدولة بنسبة ٣,٧٪ في الفترة نفسها

٣-الية تسعير الغرامات المرورية

فرضت حكومة الامارات العديد من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تنظيم الحركة المرورية ومن ضمنها فرض الغرامات على المخالفين، وهي دائماً ما تتغير وقد تصل اسعار المخالفات إلى مبالغ كبيرة، فهي تحث السائقين على الالتزام بالقواعد المرورية والمحافظة على القيادة ضمن أفضل الضوابط والمعايير حيث تنقسم المخالفات إلى ثلاثة أقسام، وهي مخالفات السرعة والمخالفات المتهورة والمخالفات العامة ويشترط سداد جميع المخالفات المرورية قبل تجديد رخصة القيادة أو تجديد ملكية المركبة.

تحدد المادة ٦٢ في القانون الاتحادي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥ بشأن السير والمرور بقرار من مجلس الوزراء الرسوم المستحقة عن كل إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولائحته التنفيذية بحد أقصى (٣٠٠٠) ثلاثة ألاف درهم لكل رسم. وتؤول الرسوم التي تحصلها إدارات المرور الاتحادية إلى الخزانة العامة. يجوز وفق المادة ١٩٠ في القانون المذكور، لسلطة الترخيص تخفيض الغرامة المقررة على المخالفات الواردة بالقرار الوزاري رقم (١٢٧) لسنة ٢٠٠٨ بما لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها، وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إجراء

الأعـمال مخالفـات رسـوم المـرور (٦٠٪) في المقدمـة، تليهـا مخالفـات وقـوف السـيارات (٢٢٪)، وكامـيرات الضـوء الأحمـر (١٢٪)، وكامـيرات السرعـة (٨٪). (M. Keshavdas,٢٠٢٢)

بـدأت دولـة الإمـارات بتطبيـق أحـكام قانـون المـرور الاتحـادي المعـدل منـذ الأول مـن يوليـو ٢٠١٧ القـرارات الوزاريـة رقـم ١٧٧ بخصـوص إصـدار وتجديـد رخـص القيـادة، والقـرار الـوزاري رقـم ١٧٨ بشـأن الإجـراءات الخاصـة بالضبـط المـروري، الطارئـة عـلى اللائحـة التنفيذيـة للقانـون الاتحـادي رقـم (٢١) لسـنة ١٩٩٥ في شـأن السـير والمـرور، المعـدل بالقانـون الاتحـادي رقـم (١٢) لسـنة ٢٠٠٧ ، والقـرار الـوزاري رقـم (١٢٧) لسـنة ٢٠٠٨.

تهـدف هـذه التعديـلات إلى بلـوغ أعـلى مسـتويات السـلامة المروريـة، وضبـط أمـن الطـرق، والحـد مـن الحـوادث المروريـة، وتحقيـق المسـتهدف مـن المـؤشرات المروريـة، والمـؤشر الوطنـي لخفـض الوفيـات مـن ٦ إلى ٣ لـكل ١٠٠ ألـف مـن السـكان بحلـول ٢٠٢١. كان متوسـط سـعر الغرامـات المروريـة حـوالي ٥٠٠ درهـم للفـترة (٢٠٠٧-٢٠١٧) ، حيـث تغـير هـذا السـعر واصبـح ١٠٠٠ درهـم في المتوسـط للغرامـات المروريـة في الفـترة (٢٠١٧-٢٠١٩)

تبلـغ تكلفـة حادثـة الطريـق المميتـة في الإمـارات حـوالي ٢ مليـون دولار أمريـكي، وتبلـغ تكلفـة الإصابـة الشـديدة مـا بـين ١ إلى ١,٥ مليـون دولار أمريـكي، وتكلـف الإصابـة المتوسـطة حـوالي ٣٠٠ ألـف دولار أمريـكي، بينـما تبلـغ تكلفـة الإصابـة الطفيفـة حـوالي ١٥٠ ألـف دولار أمريـكي التكلفـة الإجماليـة لعـلاج إصابـات حـوادث الطـرق في العنايـة المركـزة في المستشـفيات المركزيـة، تكلـف حـوالي ٢٢ مليـون دولار أمريـكي سـنويا تلتـزم حكومـة الامـارات بالحـد مـن حـوادث المـرور عـلى الطـرق وجعـل الطـرق أكـثر أمانـا لجميـع المسـتخدمين. تعمـل حكومـة الإمـارات عـلى زيـادة السـلامة عـلى الطـرق مـن خـلال تطويـر الخطـط الاسـتراتيجية. (Hammoudi , at el. ٢٠١٤ :٧) ، تـم تقديـر العـبء الاقتصـادي في الامـارات بنحـو ٢,٣ إلى ٢,٩ في المائـة مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام ٢٠١٢.

يتـم تحديـد أسـعار مخالفـات المـرور مـن خـلال آليـة تسـعير تأخـذ في الاعتبـار المكونـات المختلفـة، يمكـن أن تختلـف المكونـات والعوامـل المحـددة التـي تؤثـر عـلى التسـعير اعتـمادا عـلى الولايـة القضائيـة والانتهـاك المحـدد المرتكـب. فيـما يـلي بعـض العوامـل المشـتركة التـي يمكـن أخذهـا في الاعتبـار في آليـة التسـعير في الجـدول الاتي :

جـدول (٦) المـؤشرات الرئيسـة لاليـة تسـعير الغرامـات المروريـة في الامـارات العربيـة المتحـدة للفـترة (٢٠١٣-٢٠١٩)

المؤشر/ السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
عدد السكان	٩,١	٩,٢	٩,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٦	٩,٧
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ، المعادل للقوة الشرائية (بالدولار الدولي الثابت لعام ٢٠١٧)	٦٠,٠٠٥	٦٢,٥٧٣	٦٥,٥٧٧	٦٦,٨٨١	٦٧,٦٦٧	٦٧,١٩٥	٦٨,٥٩٠
ضحايا حوادث الطرق	٥٦١	٧١٢	٦٧٥	٧٢٥	٥٢٥	٤٦٨	٤٤٨
جودة الطريق (١-٧)	٦,٦	٦,٦	٦,٦	٦,٥	٦,٤	٥,٩	٦,٠

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

البنك الدولي ، بيانات سنوية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) على الموقع : https://data.albankaldawli.org/

المنتـدى الاقتصـادي العالمـي ، تقاريـر التنافسـية العالميـة للسـنوات (٢٠١٣-٢٠١٩) عـلى الموقـع : https://www.weforum.org/

يلاحظ من الجدول الية تحديد تسعير الغرامات المرورية من قبل حكومة الامارات وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسية ومن هذه المؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي العادل للقوة الشرائية حيث بلغ متوسط ٦٥,٤٩٨ للفترة (٢٠١٣-٢٠١٩) بينما كانت متوسط معدل جودة الطرق بنسبة ٦,٣٪ من المستوى (١-٧) حسب قيمة التنافسية العالمية لنفس الفترة، وقد انخفض مستوى ضحايا حوادث الطرق من ٧١٢ الى ٤٤٨ اي بنسبة -٣٧,٠٠ ٪ في سنة ٢٠١٩ مقارنة بسنة ٢٠١٤ .

زادت الغرامات المرورية بنسبة ٥٠٪ تقريبا في الإمارات العربية المتحدة، من ٨,٢ مليون إلى ١٢,٠ مليون في المتوسط من سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٦، كان هناك ١٠,٢ مليون مخالفة مرورية سنويا، وتم إصدار ما يقرب من ٤٥٪ و ٣٢٪ من جميع الغرامات في مدينتي أبو ظبي ودبي، على التوالي ما يقرب من ٦٦٪ من المخالفات المرورية كانت مرتبطة بالسرعة كانت غالبية غرامات السرعة (٦٢٪) تتعلق بالسرعة التي لم تتجاوز ٣٠ كم فوق الحد الأقصى، تليها ١٦٪ بما لا يزيد عن ٤٠ كم / ساعة أعلاه ، و ١٢٪ بما لا يزيد عن ١٠٪ أعلاه. (Ankit, at el .٢٠١٨: ١٦٨)

لحساب التكلفة الإجمالية لحادث واحد، يتم أخذ عوامل مختلفة في الاعتبار. تمثل خسائر السوق ٢٦ ٪، والخسائر في الممتلكات العامة ٢٥ ٪، والنفقات الطبية ١٤ ٪، والخدمات الطبية الطارئة ١ ٪، والخسائر غير المباشرة بسبب التأخيرات المرورية ١١ ٪، والخسائر المنزلية ٩ ٪، وإدارة التأمين ٧ ٪، والخسائر القانونية ٥ في المائة والخسائر على صاحب العمل ٢ ٪. وكانت التكلفة الإجمالية لسنة ٢٠٠٩ كانت ٢١,٤ مليار درهم. تكلف الوفيات حوالي ٧,٦ مليون درهم وتكلف الحوادث الشديدة مع الإعاقة ما مجموعه ٨,٥ مليون درهم. (Zacharias, ٢٠١٢)

ثالثا : تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة

تقدر الجهات الاتحادية الاماراتية ايراداتها بناء على مجموعة من الاسس التي تصدرها وزارة المالية (نمو الناتج المحلي الاجمالي ، نمو السكان ، التضخم) وتقوم كذلك بجمع الايرادات المتوقعة للاستثمارات، اضافة الى ايرادات الخدمات ضمن اجمالي موازنتها المتوقعة وتقوم بجمع الايرادات الاتحادية المقدرة لفترة ثلاثة سنوات، ويتم تطوير ذلك مرتين في السنة على اساس فترة ثلاث سنوات .(وزارة المالية ، ٢٠١٠ : ٧١)

تعتمد الحكومة الاتحادية، بشكل أساسي على توزيعات الأرباح والإتاوات من استثمارات تقييم الأثر البيئي ، والمنح من الإمارات والضرائب من أجل خدمة نفقات موازنتها. تخضع مصادر الإيرادات هذه للشكوك التي قد تؤدي إلى تحصيل الحكومة الفيدرالية إيرادات أقل مما كان متوقعا ولكن إذا لم تنجح الإمارات في تحصيل المستوى المتوقع للإيرادات لأي سنة، فقد تحتاج إلى خفض النفقات بحيث تكون الموازنة متوازنة. قد يؤدي ذلك إلى استياء عام و / أو اضطرابات اجتماعية حيث قد تضطر الإمارات إلى خفض النفقات العامة. في ظروف معينة، قد تحقق الحكومة الفيدرالية فائضا إذا كان إنفاقها أقل من المتوقع في أي سنة معينة. في مثل هذه الظروف، يتم تسجيل المبلغ الفائض كاحتياطي يمكن استخدامه لتغطية العجز في الفترات المستقبلية.

لغرض الوصول الى الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة وتحليلها، يتم التركيز على فئات مختارة من تسعيرها المتمثلة بالرسوم الكمركية، العلامات التجارية، الغرامات المرورية ومدى فاعليتها في السياسة المالية في الامارات العربية المتحدة من خلال الجدول الاتي :

جدول (٧) تحليل الربط بين تسعير السلع والخدمات العامة والسياسة المالية للامارات العربية المتحدة للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

المؤشر / السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط المدة
٪ تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة (١)	81.9	84.0	86.1	86.4	91.9	78.3	95.7	99.3	123.0	108.1	٩٣,٤
٪ تغطية الايرادات النفطية للنفقات العامة (٢)	٤٩,٣	٥٨,١	٥٨,٢	٥٥,٠	٥٧,٨	٣٥,٤	٢١,٧	٣٥,٨	٥٠,٧	٤٤,٥	٤٦,٦
٪ تغطية الايرادات الضريبية للنفقات العامة (٣)	7.6	4.3	6.9	4.8	6.2	5.5	5.6	6.7	9.2	8.1	٦,٤
٪ تغطية ايرادات الرسوم الكمركية للنفقات العامة (٤)		٢,١	٢,٢	١,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٠	١,٨	٢,٢
٪ تغطية ايرادات ترخيص العلامات التجارية للنفقات العامة (٥)		٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣
٪ تغطية ايرادات غرامات المرورية للنفقات العامة (٦)		١,٤	١,٣	١,٢	١,٨	١,١	١,٠	٢,٠	٢,٢	١,٩	١,٥
٪ (٧) الانحراف بين المتوقع والفعلي للنفقات العامة *	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	٤,٥٨	٣,٥٨	٢,٣٨	٣,٤٥	١٢,١٥	٥,٢
٪ (٨) الانحراف بين المتوقع والفعلي للايرادات **	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	٦,٠	٢,١٨	-١,٤٣	-١,٧٥	٥,١٨	٢,٠

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة (٣) ، (٤) .

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة المالية ، التقاريرالاقتصادية والاحصائية السنوية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) غلى الموقع : https://mof.gov.ae/

دولة الامارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، البيانات للسنوات (٢٠١١-٢٠١٩) على الموقع : https://services.economy.ae/m/Pages/CategoryServices.aspx?CategoryID=٤

برنامج إدارة البيانات لحكومة أبوظبي على الموقع : https://addata.gov

الملاحظة : (*)،(**)، أن الكثير من بنود الإيرادات العامة والنفقات العامة يتم تقديرها دون دراسة كافية ودون الاستناد إلى أسس موضوعية تراعى فيها الأرقام الفعلية للسنوات السابقة واتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية والظروف المحيطة . ويفترض بأجهزة الحكومة أن تقوم بتقدير هذه الإيرادات باستخدام الأسس والطرق العلمية آخذة في الاعتبار الإيرادات والنفقات الفعلية للسنوات السابقة والظروف الاقتصادية المحيطة بها، وذلك للوصول إلى تقديرات واقعية.

الملاحظة :الاعمدة (١-٨) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاخرى

من قراءة الجدول يتضح ما يلي :

١- نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة

ان نسبة مساهمة الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة خلال فترة (٢٠١٠-٢٠١٩) حيث، بلغت متوسط هذه المساهمة مايقارب نسبة ٩٣,٤ ٪ وسجلت المساهمة ارتفاعا بمايعادل ٥٠,١٪ في سنة ٢٠١٩ مقارنة بسنة ٢٠١٠ حيث، كان مساهمة الايرادات النفطية وكذلك الايرادات من دخل الاستثمار السبب في مساهمة

الايـرادات العامـة.

٢- نسبة تغطية عائدات النفط للنفقات العامة

تعتمـد الإيـرادات الحكوميـة العامـة بشـكل كبـير عـلى عائـدات النفـط والغـاز اذ بلغـت الايـرادات النفطيـة ٢٤٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في سـنة ٢٠١٤، ارتفاعـا مـن ١٨٪ في سـنة ٢٠٠٤ امـا مـن حيـث إجـمالي الإيـرادات الحكوميـة العامـة ، اسـتحوذ النفـط والغـاز عـلى ٦٥٪ في عـام ٢٠١٤. معظمـه مـن الرسـوم الجديـدة للخدمـات التـي تقدمهـا الحكومـة. بلـغ دخـل الاسـتثمار مـن صنـدوق الـثروة السـيادية حـوالي ٥٪ مـن إجـمالي الناتـج المحـلي في سـنة ٢٠١٤ ،وان متوسـط مسـاهمة الايـرادات النفطيـة في تغطيـة النفقـات العامـة خـلال فـترة (٢٠١٠-٢٠١٩) كانـت بنسـبة ٤٦,٦.

٣-نسبة تغطية الرسوم الكمركية للنفقات العامة

يتضـح مـن الجـدول ان نسـبة مسـاهمة الجبايـة الكمركيـة في تغطيـة النفقـات العامـة خـلال فـترة (٢٠١١-٢٠١٩) حيـث، بلغـت متوسـط هـذه المسـاهمة مايقـارب نسـبة ٢,٢٪ وسـجلت المسـاهمة انخفاضـا بمـا يعـادل ١,٨٪ في سـنة ٢٠١٩، وكان نسـبة المسـاهمة في الايـرادات العامـة ٢,٣٪ في المتوسـط لفـترة الدراسـة،ومن هـذا يتبـين بـان الرسـوم الكمركيـة لا تعـد مصـدرا تمويليـا هامـا للانفـاق العـام والايـرادا العـام.

٤-نسبة تغطية رسوم ترخيص العلامات التجارية في النفقات العامة

بلغـت متوسـط نسـبة مسـاهمة رسـوم ترخيـص العـلات التجاريـة في تغطيـة النفقـات العامـة خـلال فـترة (٢٠١١-٢٠١٩) بنسـبة ٠,٠٣ ٪، وكان نسـبة المسـاهمة في الايـرادات العامـة ٠,٠٣٪ في المتوسـط لفـترة الدراسـة،ومن هـذا يتبـين بـان رسـوم ترخيـص العلامـات التجاريـة لا تعـد مصـدرا تمويليـا هامـا للانفـاق العـام والايـرادا العـام.

٥-نسبة تغطية الغرامات المرورية في النفقات العامة

كان نسـبة مسـاهمة الغرامـات المروريـة في تغطيـة النفقـات العامـة خـلال فـترة (٢٠١١-٢٠١٩) حيـث بلغـت متوسـط هـذه المسـاهمة مـا يقـارب ١,٥٪وسـجلت المسـاهمة انخفاضـا بمايعـادل ٢,٢٪ في العـام ٢٠١٨ مقارنـة بنسـبة ١,٠ ٪ في العـام ٢٠١٦، وكان نسـبة المسـاهمة في الايـرادات العامـة ١,٦٪ في المتوسـط لنفـس الفـترة.

٦-التحليل الاقتصادي لنتائج تسعير السلع والخدمات العامة

يـؤدي تسعيرالسـلع والخدمـات العامـة مـن الضريبـة ومبيعـات السـلع والخدمـات العامـة والرسـوم الاداريـة والتنظيميـة، او اسـتحداث رسـومات جديـدة، أو إدخـال التغيـيرات عـلى اسـعارها الى التاثـير عـلى المـؤشرات الاقتصاديـة. وبالتـالي مـن مصلحـة صانعـي السياسـات تقييـم هـذا التاثـير بغيـة تقييـم كل مـن الأثـر الحـالي والمسـتقبلي لخيـارات اليـة الاسـعار و التغـيرات وكالاتي :

أ-التحليل الاقتصادي لنتائج تسعير الرسوم الكمركية

ادت التعرفـة الكمركيـة بنسـب ٥٪ الى زيـادة الصـادرات غـير النفطيـة، حيـث بلـغ حجـم التبـادل التجـاري لدولـة الامـارات مسـجلا انخفاضـا طفيفـا وصلـت الى نسـبة ٤,٩٪ في سـنة ٢٠١٧ مقارنـة بسـنة ٢٠١٦ ،بينـما ارتفعـت هـذه النسـبة خـلال سـنة ٢٠١٦ مقارنـة بنسـبة ٪ ٤,٦ في سـنة ٢٠١٥ لذلـك تعتـبر نسـبة حجـم التبـادل التجـاري الى الناتـج المحـلي مـن النسـب العاليـة مقارنـة بباقـي الـدول ذات الطبيعـة المشـابهة، ويعـود السـبب في ذلـك الى الحركـة الـذي شـهدتها الصـادرات واعـادة التصديـر الخـاص بالحكومـة . كـما تشـهد دولـة الامـارات نهضـة صناعيـة كـبرى مـن خـلال حجـم الـراس المـال المسـتثمر في المشـاريع الصناعيـة الى اكـثر مـن ٣٤,٨ مليـار دولار وارتفـاع عـدد هـذه المشـاريع الى اكـثر مـن ٦٠٠٠ مـشروع مـع تجـاوز عـدد العاملـين حـوالي ٤٣٣ الـف موظـف وعامـل وذلـك في الفـترة (٢٠١٣-٢٠١٥)

تقدمت دولة الامارات من خلال التعرفة الكمركية المحفزة للاستثمار طبقا لتقرير الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي لسنة ٢٠١٩ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ثلاث مراتب في سنة ٢٠١٨ عن ترتيبها في سنة ٢٠١٧ لتحل في المرتبة ٢٧ عالميا من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتطور هذه القيمة بنسبة نمو بلغت ٠,٣ ٪ وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بلغ نحو -١,٦ ٪ ، وقد تمكن الاقتصاد الإماراتي من تحقيق فائض كمي في ميزان السلع والخدمات بما يقترب من ٢٤٪ من ناتجه المحلي في سنة ٢٠١٩.

ت-التحليل الاقتصادي لنتائج تسعير رسوم ترخيص العلامات التجارية

أحدثت التغيرات في تكلفة العلامات التجارية في الإمارات العربية المتحدة تغيرا في التصور الحالي، بأن حكومة الامارات هي واحدة من أغلى الأماكن لتسجيل العلامات التجارية وحمايتها. ويكون لهيكل الرسوم تأثير إيجابي على اتفاقيات ترخيص العلامات التجارية، أو اتفاقيات الامتياز، أو التوزيع في دولة الامارات.

من بين أهم الأدوار التي تمارسها العلامة التجارية، هو أثرها المباشر على مختلف استراتيجيات النمو (استراتيجية التركيز في صناعة واحدة، واستراتيجية التوسع إلى صناعات مختلفة) التي تتبناها المؤسسات، حيث انها تسهل عملية التوغل في الأسواق ورفع الحصة السوقية لها، وتتيح لها فرصة توسيع تشكيلة منتجاتها ،اضافة على كل ما سبق للعلامة التجارية القدرة على التخفيض من شدة القوى التنافسية، وكانت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٣٪ في سنة ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٥,٤٪ في سنة ٢٠١٤ .

ث-التحليل الاقتصادي لنتائج تسعير الغرامات المرورية

يمكن تخصيص الايرادات من تسعير الغرامات المرورية، لتحسين البنية التحتية للطرق ، وتنفيذ تدابير السلامة المرورية ، والاستثمار في أنظمة النقل العام. ومع ذلك ، من المهم تحقيق توازن بين توليد الدخل وتجنب الغرامات المفرطة التي قد تثقل كاهل المواطنين أو الشركات. حصلت الامارات العربية المتحدة على المرتبة الاولى عالميا بحسب الاحصائيات المتوفرة فقد انخفضت الحوادث المرورية من ٦٧٠٠ سنة ٢٠١١ الى ٦٤٥٤ سنة ٢٠١٢ بنسبة ٣,٧٪ كما انخفضت الوفيات من هذه الحوادث من ٧٢٠ الى ٦٢٧ بنسبة ١٢,٩٪ بالاضافة الى انخفاض الاصابات من ٧٨٠٨ الى ٧٥٨٦ بنسبة ٢,٨٪. من ناحية اخرى زاد حجم شبكة الطرق الاتحادية من ٥٧٧كم سنة ٢٠٠٨ الى ٦٥٦ كم سنة ٢٠١٢ بنسبة ١٣,٥ كما زادت قيمة المشاريع المنجزة بالدرهم الاماراتي من ٣٠٩ مليون عام ٢٠٠٨ الى ١٣٠١ مليون سنة ٢٠١٢.

الاستنتاجات والمقترحات

اولا :الاستنتاجات

ساهمت السياسة المالية العامة التي اعتمدتها حكومة الإمارات العربية المتحدة، في المزيد من الإنفاق العام الداعم للنمو، حيث كان حجم النفقات العامة في المتوسط حوالي ١١٦,٢٦٣مليون دولار مقارنة بحجم الايرادات العامة في المتوسط حوالي ١٠٨,٤٤٩ مليون دولار لفترة الدراسة. لا سيما على البنية التحتية وتنمية رأس المال، دعما لاستراتيجية التنويع من خلال الاعتماد على عائدات النفطية .

يمكن أن يكون الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات السابقة أداة مفيدة لالية تسعير السلع والخدمات العامة وتعديلها بمرور الوقت . بما في ذلك معدلات التضخم، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلك والمقاييس الأخرى ذات الصلة.

يتبين بان تسعير الرسوم الكمركية، ورسوم تراخيص العلامات التجارية، والغرامات المرورية، بنسبة ٥٪ ،٢,٣٤٣

درهـم في المتوسـط، ٧٥٠ درهـم في المتوسـط، عـلى التـوالي، ادى الى المسـاهمة في المتوسـط بنسـبة ٢,٣٪، ٠,٠٣ ٪، ١,٦٪ عـلى التـوالي للفئـات الثلاثـة. بالتـالي لا تعـد مصـدرا تمويليـا هامـا للايـراد العـام والانفـاق العـام اي في السياسـة الماليـة .مقارنـة بنسـبة مسـاهمة العوائـد النفطيـة في تغطيـة الانفـاق العـام في المتوسـط بنسـبة ٤٦,٦٪ مـن مصـادر التمويـل في العديـد مـن السـنوات، ويلاحـظ كذلـك تراجـع نسـبة هـذه المسـاهمة بسـبب الايـرادات الاخـرى المتاتيـة مـن الدخـل مـن الاسـتثمار وارباح الـشركات اذ تمثـل هـذه الايـرادات حـوالي ٢٥,٠٪ في الفـترة (٢٠١٠-٢٠١٩) .

يبـين التحليـل الاقتصـادي لنتائـج التسـعير الفئـات الثلاثـة مـن السـلع و الخدمـات العامـة، فبالنسـبة للرسـوم ادت التعرفـة الكمركيـة بنسـب ٥٪ الى زيـادة الصـادرات غـير النفطيـة حيـث تمكـن الاقتصـاد الإمـاراتي مـن تحقيـق فائـض كمـي في ميـزان السـلع والخدمـات بمـا يقـترب مـن ٢٤٪ مـن ناتجـه المحـلي في سـنة ٢٠١٩. امـا تسـعي تراخيـص العلامـة التجاريـة فـكان لهـا الاثـر المبـاشر علـى اسـتراتيجية التوسـع إلى صناعـات مختلفـة، وكانت مسـاهمة الصناعة التحويليـة في الناتـج المحـلي الاجـمالي بنسـبة ٦,٣٪ في سـنة ٢٠١٩ مقارنـة بنسـبة ٥,٤٪ في سـنة ٢٠١٤. امـا بالنسـبة لتسـعير الغرامـات المروريـة، فقـد انخفضـت الحـوادث المروريـة للفـترة (٢٠١١-٢٠١٢) بنسـبة ٣,٧٪.كـما انخفضـت الوفيـات مـن هـذه الحـوادث بنسـبة ١٢,٩٪ بالاضافـة الى انخفـاض الاصابـات بنسـبة ٢,٨٪ للفـترة نفسـها.

ثانيا : المقترحات

يعـد البعـد المـالي لتسـعير السـلع والخدمـات العامـة ، منهـا تسـعير الرسـوم الكمركيـة ورسـوم ترخيـص العلامـات التجاريـة والغرامـات المروريـة، جانبـا مهـما مـن السياسـة الماليـة في أي بلـد ، بمـا في ذلـك الإمـارات العربيـة المتحـدة. يجـب أن يتـماشى هـذا البعـد مـع برنامـج السياسـة الماليـة العامـة للإمـارات. اضافـة الى ذلـك يجـب أن يأخـذ هـذا البرنامـج في الاعتبـار أهـداف الإيـرادات والنفقـات الحكوميـة، والأهـداف الاقتصاديـة العامـة .

مـن الـضروري وجـود مبـادئ توجيهيـة، ومعايـير واضحـة لتجنـب قـرارات التسـعير التعسـفية ولضـمان توافـق أسـعار السـلع والخدمـات العامـة مـع الأهـداف الاقتصاديـة، والاجتماعيـة الأوسـع في الامـارات. لان المـؤشرات الرئيسـة المسـتخدمة في اليـة التسـعير ليسـت سـوى جانـب واحـد مـن التسـعير الشـامل. قـد تكـون هنـاك حـالات يتأثـر فيهـا التسـعير بأهـداف السياسـة العامـة، أو الاعتبـارات الاجتماعيـة، أو، وطبيعـة السـلع أو الخدمـات المعنيـة، وان يعتمـد حكومـة الامـارات عـلى نهـج التسـعير المصمـم جيـدا والقائـم عـلى أسـس ومعايـير علميـة بحيـث يـؤدي إلى تخصيـص أفضـل للمـوارد وتحسـين تقديـم الخدمـات وتعزيـز الرفاهيـة العامـة.

تعتـبر تحليـل نتائـج الاثـر الاقتصـادي والاجتماعـي لعمليـة تسـعير الخدمـات الحكوميـة في الامـارات، مـن المراحـل الخاصـة بعمليـة اتخـاذ قـرارات التسـعير، ولذلـك يتطلـب مـن الجهـة الحكوميـة ان تهتـم بدراسـة كل مـن الاثـار الايجابيـة والسـلبية لعمليـة تسـعير السـلع والخدمـات بشـكل عـام، كذلـك الرسـوم الكمركيـة، وترخيـص العلامـات التجاريـة، والغرامـات المروريـة، كحالـة دراسـية. لـذا عـلى السـلطات المختصـة الاهتـمام بهـذا الجانـب (تحليـل النتائـج) لتحقيـق :

ا- سرعة الوصول الى اتخاذ القرار

ب- جودة نوعية القرار (التاثير المالي والفني)

يجـب عـلى صانعـي السياسـات مراعـاة الآثـار الاجتماعيـة والاقتصاديـة عنـد تحديـد معـدلات الغرامـات المروريـة ، مـع مراعـاة الرفـاه العـام. بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن التقييـم الـدوري لفعاليـة غرامـات المـرور في تحقيـق الأهـداف المقصـودة أمـر بالـغ الأهميـة لضـمان بقـاء النظـام عـادلا وفعـالا. يلاحـظ مـن الفقـرات المكونـة لسـعر الغرامـة المروريـة (ضمـن اليـة تسـعيرها) ان كلفـة الحـوادث كمعـدل عـام لا تدخـل ضمنهـا وهـذا بالتـالي يحكـم عليهـا (

كباحـث) تقديـم مقـترح ادخـال الكلفـة كمعـدل الى العمليـة المذكـورة والمـؤشر المذكـور .

کاریگەری دانانی نرخی کاڵا و خزمەتگوزارییە گشتییەکان لە سیاسەتی دارایی وڵاتی ئیماراتی یەکگرتووی عەرەبی ((توێژینەوەی شیکاریی بۆ ماوەی (٢٠١٠-٢٠١٩)))

دانانی نرخی کاڵا و خزمەتگوزارییە گشتییەکان یەکێکە لەو ستراتیژانەی کە کاریگەرییەکی بەرچاوی هەیە لەسەر گەیشتن بە ئاستێکی دیاریکراوی داهاتی گشتیی، ئەم توێژینەوەیە بەدواداچوون بۆ کاریگەرییەکانی دانانی نرخی کاڵا و خزمەتگوزارییە گشتییەکان لەسەر دروستکردنی داهاتی گشتیی لە حکومەتی ئیماراتدا ئەکات. توێژینەوەکە بە بەکارهێنانی ڕێبازێکی زانستیی کە پێداچوونەوەی تیۆریی لەخۆگرێت، پاشان شیکاری چەندایەتیی و ئیندێکتیڤ، ئەو گریمانەیە ئەکۆڵێتەوە کە پەیوەندییەک لە نێوان سیاسەتی دارایی و دیاریکردنی نرخی کاڵا و خزمەتگوزارییە گشتییەکاندا هەیە. ئەنجامەکان دەریئەخەن کە بەشداریکردنی نرخدانان (پۆلە هەڵبژێرراوەکان، کرێی گومرگیی نیشانە بازرگانییەکان و غەرامەکردنی هاتوچۆ) بێ کاریگەرە لە بەدەستهێنانی داهاتی گشتیی. ڕێژەی ئەم بەشداریە کەمە و بە شێوەیەکی گونجاو خەرجییە گشتییەکان ناگرێتەوە یان بەشداریەکی بەرچاو لە بەرهەمی ناوخۆییدا ناکەن. ئەم ئەنجامانە پشتگیریی لەو گریمانەیە ئەکەن کە ئاماژە بە پێوەندیی نێوان سیاسەتی دارایی و دانانی نرخی کاڵا و خزمەتگوزارییە گشتییەکان ئەکات، جگە لەوەش توێژینەوەکە بە پێشکەشکردنی هەندێک تێڕوانین لە سیاسەتی دارایی کۆتایی دێت کە ئەتوانێت یارمەتی دەزگاکانی حکومەت بدات لە بەرزکردنەوەی سەرچاوەکانی دارایی داهاتی گشتیی، لە ڕێگەی میکانیزمەوە لە نرخی کاڵا و خزمەتگوزارییە گشتییەکان بۆ بەدەستهێنانی گەشەکردن و گەشەپێدانی ئابووریی. حکومەتی ئیمارات ئەبێت بڕیاری نرخەکان بدات کە لەگەڵ سیاسەتی داراییدا بگونجێت، بە لەبەرچاوگرتنی گۆڕاوە ئابووریی و کۆمەڵایەتییەکان.

Abstract

The effectiveness of pricing goods and services in the financial policy of public the United Arab Emirates ((analytical study for the period (20102019-)))

The pricing of public goods and services is one of the strategies with a significant impact on achieving a certain level of public revenue. This research explores the impact of pricing public goods and services on generating public revenues in the UAE government. By using a scientific approach that includes theoretical review, then quantitative and inductive analysis, the research examines the hypothesis that there is a relationship between fiscal policy and the pricing of public goods and services. The results show that the contribution of pricing (selected categories, customs fees, trademarks and traffic fines) is ineffective in generating public revenues. The proportions of this contribution are small and do not adequately cover public expenditures or contribute

significantly to GDP. These results support the hypothesis that indicates a link between fiscal policy and the pricing of public goods and services. In addition, the research concludes by providing some insights into fiscal policy that can help government agencies in enhancing sources of financing public revenues, through the mechanism of pricing public goods and services to achieve Economic growth and development. The UAE government must make price decisions that are in line with fiscal policy, taking into account economic and social variables.

قائمة المصادر

اولا : المصادر العربية

الربيعي ، رجاء ،(٢٠١٣)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي: الولايات المتحدة –العراق (دراسة الحالة)، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن .

القاضي، حسن محمد ،(٢٠١٤)، الادارة المالية العامة، الطبعة ١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان .

الدعمي ،عباس كاظم ،(٢٠١٠)، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأو راق المالية، الطبعة ٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

المستوفي، حيدر عبد الحسين ، نور االله، الاء شمس االله ،(٢٠١٥)،تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الإيرادات العامة،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، ٤٤ .

السامرائي، يسرى مهدى حسن ، العبيدي، زهرة خضير عباس ، (٢٠١٣)، تحليل اثر التغيرات في الاسعار الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمدة (١٩٩٥ -٢٠١٠)،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والاداريةن، المجلد ٥ ، العدد ١٠ .

الامارات العربية المتحدة، وزارة المالية، التقرير السنوي (٢٠١٠).

ديب، حيان، (٢٠٢٠)،التسعير والتوزيع، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

صندوق النقد الدولي،(٢٠١٤)، دليل إحصاءات مالية الحكومة ،واشنطن.

مجبل ، إسماعيل حمادي ، (٢٠١٨)، إستراتيجية تنويع مصادر الدخل :تجربة دولة إلامارات نموذجا، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد، ١٤ ،ص ١٥١

منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد،(٢٠١١)،دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

منظمة الصحة العالمية WHO،(٢٠١٧)، التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق ٢٠١٥.

مصطفى، بوشامة ، عمامرة أسامة، (٢٠١٨) ، واقع النظام الضريبي في دولة الامارات العربية المتحدة ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد:٠٣ ، العدد ، ٠٢ .

ثانيا : المصادر الانكليزية

Ankit, Ahmed, Samer Hamidi, & Mathilde Sengoelge,(2018) ,Causes and Health-Related Outcomes of Road Traffic Crashes in the United Arab Emirates: Panel Data Analysis of Traffic Fines,Global Journal of Health Science; Vol. 10, No. 12.

Banzhaf, H. Spencer,(2014),The Market for Local Public Goods,Case Western Reserve Law Review•Volume 64•Issue 4.

Bernardino Benito , María-Dolores Guillamón, and Ana-María Ríos,(2021),Political Budget Cycles in Public Revenues: Evidence From Fines,SAGE Open .

Dassiou, Xeni, Peter Langham, Charles Nancarrow, Alex Scharaschkin and Dan Ward.(2016). Public service markets:A comparative analysis,City, University of London Institutional Repository. Chapagai, Rishi Ram,(2018),Economic Perspectives of Trademarks,The Saptagandaki Journal. All Rights Reserved,Vol. IX .

European Union,(2020) Guide to Trade Mark Protection in China , China –iprhelpdesk.

Hammoudi, Abdulla, George Karani, and John Littlewood,(2014),Road Traffic Accidents Among Drivers in Abu Dhabi, United Arab Emirates,Journal of Traffic and Logistics Engineering Vol. 2, No. 1.

I, Egwakhide, C, NYOR, Terzungwe ,(2012),Effectiveness of Pricing Policy in Nigerian Public Sector Enterprises: A Theoretic Approach, International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 8.

International Federation of Accountants,(2010),the International Federation of Accountants (IFAC) and the currently effective pronouncements for the public sector, USA.

International Monetary Fund,(2016) ,UNITED ARAB EMIRATES SELECTED ISSUES,Report No. 16266/ .

M, Keshavdas,(2022),How Toll And Traffic Fines Work In UAE And How Fleet Management Helps To Monitor Them In Real-Time,https://fleetroot.com/blog/

OECD,(2005),Regulating Market Activities by the Public Sector-2004,Organisation for Economic Co-operation and Development

.

Ostrom, Vincent, Ostrom, Elinor,(2019),Public Goods and Public Choices,Workshop in Political

Theory and Policy Analysis,Indiana University.

P, Kowalski, ,(2005),Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries' Government Revenue, OECD Trade Policy Papers, No. 18, OECD (No. 18),Paris.

Sekera, June,(2019), Public Goods in Everyday Life ,Global Development And Environment Institute, Tufts University.

Sanz, Yolanda Rebollo, Jesús Rodríguez-López, Núria Rodríguez-Planas,(2021),Penalty-point system, deterrence and road safety: A quasi-experimental analysis,Journal of Economic Behavior & Organization,Volume 190.

World development report (2004), Making services work for poor people,World Bank, Washington.

Zhang, Leping,(2017),Study on Pricing Mechanism of Urban Public Service Based on Viewpoint of Performance Evaluation ,Asian Social Science; Vol. 13, No. 11

Zacharias, Anna,(2012),Traffic accidents 'cost nearly 3% ofGDP,https://www.thenationalnews.com/uae/traffic-accidents-cost-nearly-3-of-gdp-1.408912.

ثالثا : المصادر الالكترونية

الامـارت العربيـة المتحـدة ، وزارة الاقتصـاد ، التقاريـر السـنوية للفـترة (٢٠١٣-٢٠١٩) عـلى الموقـع https://www. /moec.gov.ae

الامـارات العربيـة المتحـدة ،المركـز الاتحـادي للتنافسـية والاحصـاء، بيانـات الماليـة العامـة للسـنوات (٢٠١٠- ٢٠٢٠) عـلى الموقـع : https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

المنتـدى الاقتصـادي العالمـي ، تقاريـر التنافسـية العالميـة للسـنوات (٢٠١٣-٢٠١٩) عـلى الموقـع : https://www. /weforum.org

الامـارات العربيـة المتحـدة ، وزارة الاقتصـاد ، البيانـات للسـنوات (٢٠١١-٢٠١٩) عـلى الموقـع : https://services. ٤=economy.ae/m/Pages/CategoryServices.aspx?CategoryID

بيانات البنك الدولي للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩) على الموقع : https://data.albankaldawli.org/

بيانات صندوق النقد الدولي للسنوات (٢٠١١ -٢٠١٩) على الموقع : https://www.imf.org/en/Data

بوابـة البيانـات الرسـمية لدولـة الامـارات العربيـة المتحدة للسـنوات (٢٠١٠-٢٠١٩)عـلى الموقـع : https://bayanat. ae/ar-ae

برنامج إدارة البيانات لحكومة أبوظبي على الموقع : https://addata.gov

كاريـن إ. يونـغ،(٢٠١٧)، السياسـة الماليـة للإمـارات العربيـة المتحـدة: تسـليط الضـوء عـلى تقاسـم المـوارد الاتحادية ، على الموقع : https://agsiw.org/ar/uae-fiscal-policy-shining-light-federal-resource-sharing-ar/